

أثر الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب

الضريبي للشركات من منظور محاسبي

دراسة تطبيقية مقارنة بين الشركات كبيرة الحجم المقيدة

والشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة

بالبورصة المصرية

د/ سارة حمدي عطية

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة دمهور

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير الهيكل التمويلي للشركات على ممارساتها لسلوك التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية من منظور محاسبي، مع التركيز على إجراء دراسة تطبيقية مقارنة من خلال اختبار ما إذا كان الهيكل التمويلي يؤثر على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم بدرجة أكبر من تأثيره على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم. وذلك باستخدام عينتين مستقلتين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وببورصة النيل المصرية خلال الفترة من 2017 وحتى 2021 .

وأوضحت نتائج الدراسة أن الهيكل التمويلي يؤثر تأثيراً معنوياً وإيجابياً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم، ويؤثر تأثيراً معنوياً وإيجابياً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم. وأخيراً؛ أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق معنوية بين $Adj R^2$ لعينة الشركات كبيرة الحجم، ونظيرتها متوسطة وصغيرة الحجم، مع وجود أفضلية معنوية للهيكل التمويلي في تفسير التغيرات التي حدثت في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم، مقارنة بمقدرته التفسيرية في تفسير التغيرات التي حدثت في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، سلوك التجنب الضريبي، التجنب الضريبي، منظور محاسبي، الشركات متوسطة الحجم، الشركات صغيرة الحجم، البورصة المصرية، بورصة النيل، دراسة تطبيقية مقارنة.

The effect of Financing Structure on Corporate Tax Avoidance Behavior Practices From an Accounting Perspective: A Comparative Applied Study between large-sized companies and medium and small-sized companies Listed in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aims to study and test The effect of the Financing Structure on Tax Avoidance Behavior Practices of Non Financial Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange from an accounting perspective, with a focus on conducting a comparative applied study by examining whether the financing structure affects the practices of tax avoidance behavior of large-sized companies to a greater degree than its effect On the tax avoidance behavior practices of small and medium-sized companies. using a sample of non financial companies listed on the Egyptian stock exchange for a period of Five years, 2017–2021 .

The results of the study showed that the Financing Structure have a significant positive impact on tax Avoidance Behavior Practices of the large-sized companies. and has a significant and positive impact on the tax avoidance behavior of the medium and small-sized companies. Finally; The results of the study showed that there are significant differences between Adj R2 for a sample of large-sized companies, and its counterpart for medium-and small-sized companies, with a significant preference for the financing structure in explaining the changes that occurred in the practices of tax avoidance behavior for large-sized companies, compared to its explanatory ability in explaining the changes that occurred in Tax avoidance behavior practices for small and medium-sized companies.

Keywords: Financing Structure, tax avoidance behavior, an Accounting Perspective large-sized companies, medium and small-sized companies, Egyptian Stock Exchange, Comparative Applied Study.

1- مقدمة البحث

تُعتبر الضرائب واحدة من أكبر بنود النفقات لمعظم الشركات، التي تقلل من صافي دخلها وتدفعاتها النقدية بعد خصم الضرائب، مما يمنح الشركات حافزاً قوياً لتقليل العبء الضريبي من خلال ممارسة تُعرف باسم التجنب الضريبي *Tax avoidance*. ويشير التجنب الضريبي إلى جميع الإجراءات والتصرفات والأنشطة المتعمدة التي تتخذها الشركات لتخفيض مدفوعاتها الضريبية بشكل قانوني، والتي يُمكن استخدامها لاحقاً في الاستثمارات المختلفة وأنشطة التوسعات والنمو وسداد الديون (Shina and Woo, 2017; Kovermann, 2018; Alm and Zhang, 2019).

ومن منظور اخر؛ قد يؤدي التجنب الضريبي إلى تحمل الشركات بتكاليف إضافية. على وجه التحديد، يُعتبر التجنب الضريبي مصدرًا للمخاطر الضريبية الناشئة عن استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات بشكل مستقل عن مخاطر التشغيل الإجمالية، فإذا تم الطعن في الإقرارات الضريبية للشركات أو نقضها من قبل السلطات المالية المختصة، قد تضطر الشركات إلى مواجهة مدفوعات ضريبية إضافية وفوائد وغرامات، بالإضافة إلى التكاليف غير الضريبية الناتجة عن انتشار الأخبار المتعلقة باكتشاف ممارسات سلوك التجنب الضريبي متمثلة في التأثير السلبي على سعر السهم، وتكلفة إعداد التقارير المالية وتكلفة الوكالة والتكلفة السياسية والإضرار بسمعتها مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية (Guenther et al., 2017; Shina and Woo, 2017). الأمر الذي يجعل من غير الواضح ما إذا كان التجنب الضريبي محفوظاً بالمخاطر بطبيعته. وبالتالي، يمكن اعتبار التجنب الضريبي أحد الفرص الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر المتاحة للإدارة. لذلك في الآونة الأخيرة، اهتم الباحثون بدراسة وتحليل مفهوم التجنب الضريبي وأصبح موضوعاً ذا أهمية خاصة في البحث المحاسبي.

كما حظي الهيكل التمويلي للشركة باهتمام الباحثين في العلوم المالية باعتباره أحد أهم محددات القرارات الاقتصادية لإدارة الشركة مثل، قراراتها التمويلية التي ترتبط بتحديد أفضل البدائل من مصادر التمويل المختلفة من حيث المدة والمصدر والتكلفة. وقراراتها الاستثمارية التي ترتبط بتحديد أفضل البدائل الاستثمارية التي تحقق عائداً مرضياً في ظل أدنى مستوى للمخاطرة، وبالتالي تعتبر ممارسات سلوك التجنب الضريبي أحد قرارات إدارة الشركة، التي تتأثر بطبيعة الهيكل التمويلي (خليل، 2011).

وفي هذا الشأن نكر (Edwards et al., 2016) أن ارتفاع حجم مديونية الشركات، أو زيادة مطالبات المستثمرين بتوزيعات الأرباح يخلق حافزاً لديها لممارسة سلوكيات التجنب الضريبي. كما

أشارت بعض الدراسات (Lim, 2011; Kovermann, 2018; Alm and Zhang, 2019) إلى انخفاض كفاءة الأسواق المالية، وارتفاع تكلفة التمويل، وصعوبة الحصول على تمويل خارجي (عن طريق الملكية أو الاقتراض)، يدفع الشركة إلى الاعتماد بشكل أكبر على الأموال الداخلية الناتجة من عملياتها التشغيلية، أو من خلال محاولة الشركة لتخفيض مدفوعاتها الضريبية.

وبالتالي، قد يكون التجنب الضريبي وسيلة تولد من خلالها الشركات المتعثرة مالياً أموالاً داخلية لتمويل أنشطتها المختلفة، والتي يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت تستخدم أموالها في دفع الضرائب أو في دفع الفائدة على ديونها، وذلك من منظور فرضية الاستبدال النقدي (Lim, 2011 cash-substitution hypothesis).

وفي الوقت نفسه، تزيد ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات من مخاطر التقاضي التي تتعرض لها هذه الشركات، ويزيد من تكلفة حصول الشركات على قروض مصرفية، ويؤثر سلباً على سمعة الشركة وقيمتها، نظراً لاحتمال اكتشاف السلطات المالية المختصة لمثل هذه الممارسات، وبالتالي تكون الشركة أقل ميلاً لممارسة سلوكيات التجنب الضريبي (Hasan et al., 2014). **ومن الناحية النظرية**، هناك تأثير متبادل بين الهيكل التمويلي والتجنب الضريبي (DeAngelo and Masulis 1980). تؤدي تكاليف التمويل الخارجي المرتفعة إلى زيادة اعتماد الشركات المتعثرة مالياً بشكل كبير على التمويل الداخلي الناتج عن ممارسات سلوك التجنب الضريبي للحصول على التدفقات النقدية اللازمة لسداد ديونها، ومن ثم انخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي مثل التمويل المصرفي، أو إصدار الأسهم، مما يؤدي إلى انخفاض احتياجات تمويل ديون الشركات (Dyreg et al., 2008; Law and Mills 2015; Edwards et al., 2016; Goh et al., 2016; Jia et al. 2020). وعلى الرغم من هذه التطورات النظرية الأخيرة، لا يزال هناك القليل من الأدلة التجريبية التي تدرس بدقة كيفية تأثير الهيكل التمويلي للشركات على ممارسات سلوك التجنب الضريبي، عامة، ومن منظور محاسبي خاصة، وهو ما يحاول البحث الحالي المساهمة في تضيق الفجوة البحثية فيه.

2- مشكلة البحث

أشارت العديد من الدراسات السابقة (Rego and Wilson, 2012; Armstrong et al., 2015; Kovermann, 2018; Shevlin et al., 2020; Wang et al. 2020) إلى أن ممارسات سلوك التجنب الضريبي إحدى الطرق التي يمكن للشركات من خلالها توليد تدفقاتها النقدية داخلياً دون تحمل تكاليف للتمويل، والتي يمكن استخدامها لاحقاً إما للتمويل أو لدفع توزيعات

الأرباح على المستثمرين. وأن الشركات التي تواجه قيوداً مالية متزايدة تشارك في ممارسات سلوكيات التجنب الضريبي بشكل أكبر كلما كان من الصعب عليها التمويل الخارجي، خاصة في حالة الأزمات المالية، ويعنى ذلك أن ارتفاع تكاليف التمويل بسبب زيادة مخاطر الأعمال، يخلق حافزاً قوياً للشركات للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي، إلا أنه نشاط محفوف بالمخاطر يمكن أن يفرض تكاليف على كل الشركات متمثلة في تكاليف ضريبية وسياسية والوكالة وإعادة إصدار التقارير المالية (Edwards et al., 2016; Agustia and Nugroho, 2018).

ومع ذلك هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت الهيكل التمويلي للشركات وتأثيره على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، خاصة في بيئة الأعمال المصرية، حيث ركز البحث المحاسبي على خصائص الشركات مثل؛ حجم الشركة والرفع المالى والربحية وهيكل الملكية وكثافة رأس المال، متجاهلاً الهيكل التمويلي كحافز قوي لممارسات سلوك التجنب الضريبي. يُضاف إلى ذلك اختلاف نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن. وبالتالي يثور تساؤل حول ما إذا كان الهيكل التمويلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حافزاً قوياً بما يكفي لدفع هذه الشركات للمشاركة ممارسة سلوك التجنب الضريبي، وإذا كان قوياً بما يكفي، فهل يختلف هذا التأثير في الشركات كبيرة الحجم بدرجة معنوية عنه في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في بيئة الأعمال المصرية؟

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في كيفية الإجابة على الأسئلة التالية؛ هل يؤثر الهيكل التمويلي في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، من منظور محاسبي؟ وهل يؤثر الهيكل التمويلي في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، من منظور محاسبي؟ وأخيراً هل يختلف تأثير الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي في الشركات كبيرة الحجم بدرجة معنوية عنه في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في بيئة الأعمال المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار تأثير الهيكل التمويلي للشركات على ممارساتها لسلوك التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية من منظور محاسبي، مع التركيز على إجراء دراسة تطبيقية مقارنة من خلال اختبار ما إذا كان الهيكل التمويلي يؤثر على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم بدرجة أكبر من تأثيره على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم. وذلك باستخدام عينتين مستقلتين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وببورصة النيل خلال الفترة من 2017 وحتى 2021.

4- أهمية ودوافع البحث

يستمد هذا البحث أهميته أكاديمياً وعملياً من خلال سعيه لإجراء دراسة مقارنة لاختبار أثر الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم مقارنة بنظيرتها متوسطة وصغيرة الحجم. ويعد ذلك مجالاً جديراً بالتحقق في بيئة الأعمال للأسباب التالية: أولهما؛ اختلاف طبيعة الشركات كبيرة الحجم عن نظيرتها متوسطة وصغيرة الحجم يؤدي إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بينهما، فضلاً عن اختلاف إمكانية الحصول على التمويل الخارجي، ونتيجة لذلك تختلف دوافع ممارسات سلوك التجنب الضريبي لدى كل منهما.

وثانيهما؛ في ظل مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، يكون لدى مديري الشركات كبيرة الحجم حوافز كبيرة للمشاركة في ممارسات التجنب الضريبي بهدف تقليل تكاليف الوكالة من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، ومثل هذه الممارسات الانتهازية يصعب حدوثها في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم والتي غالباً ما يتم إدارتها من قبل الملاك. كما أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بتنوع مصادر التمويل المكونة لهيكلها التمويل، في حين أن الشركات متوسطة وصغيرة الحجم يقتصر هيكلها التمويلي على التمويل بالاقتراض من البنوك.

ومن أهم دوافع البحث أن التحقق من أثر الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات يعتبر مفيداً لكل من؛ الهيئات التنظيمية والتشريعية، والمستثمرين، والدائنين في تحديد مدى إمكانية تخفيض توجه الشركات نحو ممارسات سلوك التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية لما له من آثار سلبية على الاقتصاد المحلى للدولة.

5- حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة واختبار تأثير الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم مقارنة بنظيرتها متوسطة وصغيرة الحجم من منظور محاسبي. ولهذا يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة محددات التجنب الضريبي الأخرى (مثل؛ الخصائص التشغيلية للشركات أو سمات مكتب المراجعة أو تركيز الملكية). كما يخرج عن نطاق البحث تناول الهيكل التمويلي من منظور تمويلي، وكذلك تناول ممارسات سلوك التجنب الضريبي من منظور المالية العامة أو التشريعات الضريبية إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث. كما يقتصر البحث على اختبار العلاقة محل الدراسة على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بالنسبة للشركات كبيرة الحجم، أو ببورصة النيل المصرية بالنسبة للشركات متوسطة وصغيرة الحجم، وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث اختبار العلاقات محل الدراسة في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك

الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، أو ببورصة النيل المصرية. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

6- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث، وفي ضوء حدوده، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي؛ التجنب الضريبي: المفهوم، والقياس من منظور محاسبي. الهيكل التمويلي: المفهوم والقياس من منظور محاسبي، وتوصيف الشركات المتوسطة والصغيرة في بيئة الأعمال والممارسات المحاسبية، وتحليل العلاقة بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، واشتقاق فروض البحث، ومنهجية البحث، واختبار فروض البحث، والتحليلات الأخرى واختبار الحساسية، وأخيراً خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

6-1 التجنب الضريبي: المفهوم والقياس من منظور محاسبي

حظى مفهوم التجنب الضريبي باهتمام كبير من قبل الباحثين الأكاديميين في الأدب المحاسبي، نظراً لارتباطه الشديد بالمعايير المحاسبية، حيث تعتبر القوائم المالية¹ المعدة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية² من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب - كأحد مستخدمي القوائم المالية- في عملية التحاسب الضريبي وتحديد وعاء الضريبة المفروضة على الشركات، حيث نصت المادة رقم (17)، الفقرة الثانية من قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 " أن صافي الربح يتحدد على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية".

وفي ظل المرونة المحاسبية الناتجة عن تعدد المعالجات المحاسبية البديلة، أصبح هناك اتفاق عام في الفكر المحاسبي أن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يُمكنها من التأثير في الأرباح المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية زيادة أو نقصاً، وتتحصر هذه الأساليب في استغلال

¹ أشارت دراسة الصيرفي (2015) إلى اعتبار القوائم المالية أحد مكونات التقارير المالية، والتي يمكن تعريفها على أنها؛ تلك القوائم التي يتم إعدادها لتلبية احتياجات المستخدم، الذي لا يكون في موقف يسمح له بطلب تقارير تعد بصورة خاصة لمقابلة متطلباته، وتشمل؛ قائمة المركز المالي، قائمة الدخل عن الفترة، قائمة الدخل الشامل عن الفترة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات المنتمية.

² يُحدد الأسس والمفاهيم التي يلتزم بها معدو القوائم المالية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين، ويشتمل إطار إعداد التقارير المالية على معايير المحاسبة المصرية، ومعايير التقارير المالية الدولية فيما لم يصدر بشأنه معايير محاسبية، والقوانين واللوائح ذات الصلة ومنها؛ قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وقانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وقانون العمل المصري رقم 95 لسنة 1991 ولائحته التنفيذية وتعديلاته (طلخان، 2017).

بدائل المعالجات المحاسبية مثل اختيار أفضل طرق الإهلاك³، وطرق تقييم المخزون⁴ ضريبياً، أو من خلال استغلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، وكذلك تأجيل الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيم الأصول المعاد تقييمها⁵، بالإضافة إلى استغلال اعتماد التقديرات المحاسبية⁶ على الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية للتأثير في رقم صافي الربح المحاسبي المفصح عنه في قائمة الدخل حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح، من أجل تخفيض التزاماتها الضريبية وتعرف هذه الظاهرة بإدارة الأرباح، وتتفق هذه الممارسات مع الوصف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمفهوم التجنب الضريبي بأنه اتجاه دافعي الضرائب إلى تخفيض التزامهم الضريبي بشكل قانوني (Wang et al. 2020; Gunn et al. 2020; Ha & Fen 2021).

واتساقاً مع هذا التعريف أشار العديد من الباحثين (Rego, 2003; Shina and Woo, 2017; Payne and Raiborn; 2018; Kovermann; 2018) إلى التجنب الضريبي باعتباره الطريقة القانونية لتجنب دفع الضرائب، في حين أن التهرب الضريبي هو الأساليب غير القانونية المستخدمة للتهرب من دفع الضرائب جزئياً أو كلياً. ويتفق ذلك مع تعريف (Dyrenge et al., 2010) للتجنب الضريبي بأنه أي إجراء تتخذه الشركة يقلل من ضرائبها المدفوعة بالنسبة إلى دخلها المحاسبي قبل الضريبة.

ويتحليل العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي (Gebhart 2017; Payne and Raiborn, 2018; Kovermann, 2018; Davis-Nozemack, 2018; Lanis, et al., 2019؛ زيتون، 2021؛ الركايبى، 2022؛ فهمى، 2022) خلص الباحث إلى أن مفهوم التجنب الضريبي محاسبياً يشير إلى أي نشاط أو سلوك أو معاملة أو إجراء يتم تنفيذه بهدف تقليل أو استبعاد أو تأجيل العبء الضريبي عن الشركة بشكل قانوني. وعليه يمكن القول بأن التجنب الضريبي هو أحد استراتيجيات التخطيط الضريبي الرشيدة التي تعتمد عليها الإدارة من خلال الاستفادة من كافة الإعفاءات والخصومات والحوافز والثغرات المقدمة في القوانين الخاصة بضرية الدخل أو ضريبة المبيعات، أو ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى استغلال المرونة المحاسبية التي تسمح بها المعايير المحاسبية في ضوء إطار إعداد التقارير المالية لتحقيق وفورات ضريبية

³ وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 10 المعدل عام 2015، الخاص بالأصول الثابتة واهلاكها. ونظيره الدولي IAS 16

⁴ وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 2 المعدل عام 2015، ونظيره الدولي IAS 2 الخاص بالمخزون وطرق التقييم.

⁵ وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 31 المعدل سنة 2015، ونظيره الدولي IAS 36 الخاص بالانخفاض في قيمة الأصول

⁶ وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 5 المعدل سنة 2015، ونظيره الدولي رقم 13 الخاص بالتغير في التقديرات المحاسبية

يمكن استخدامها في الإنفاق أو الادخار أو الاستثمار (Knuutinen, 2014; Bird and Davis- Nozemack, 2018؛ الركايبى، 2022).

وعلى النقيض مما سبق؛ فإن مفهوم التهرب الضريبي Tax Evation يهدف إلى تقليل الاعباء الضريبية عن الشركة بشكل غير قانونى، لأنه ينطوي على الخداع والاختفاء وعدم الإفصاح المتعمد عن المركز المالي الحقيقي للشركة بشكل غير قانوني من أجل عدم سداد التزاماتهم الضريبية المستحقة كلياً أو جزئياً (Payne and Raiborn 2018; Bird and Davis- Nozemack, 2018; Widyastuti, 2018).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التجنب الضريبي والتهرب الضريبي يتفقان من حيث الهدف المتمثل في تقليل الالتزامات الضريبية المفروضة على دافعي الضرائب، ولكن الاختلاف بينهما يكمن في الوسيلة المستخدمة لتحقيق هذا الهدف. وبالتالي يمكن اعتبارهما طرفي سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي، تبدأ بالتجنب الضريبي، ولكن يمكن أن يصبح أكثر عدوانية، حيث يدخل "منطقة رمادية" حيث يتم استغلال الغموض في قوانين الضرائب (Hanlon and Heitzman, 2010)، ويزيد إلى مستوى التهرب الضريبي وتنتهى بالتهرب الضريبي. ففي ظل التجنب الضريبي يتم تخفيض العبء الضريبي بشكل قانون، بينما يعتبر التهرب الضريبي أحد ممارسات السلوك الانتهازي للتخطيط الضريبي التي تعتمد بشكل أساسى على خرق القانون. وأن التجنب الضريبي أحد ممارسات إدارة الأرباح التي تلجأ إليها الإدارة لتخفيض التزاماتها الضريبية من خلال استغلال مرونة السياسات والتقديرات المحاسبية التي تسمح بها المعايير المحاسبية ويتبنى البحث الحالي مفهوم التجنب الضريبي باعتباره جميع المعاملات التي تقوم بها الشركات بهدف تخفض التزاماتها الضريبية بشكل قانونى من خلال استغلال الثغرات القانونية والمرونة المحاسبية.

أما بشأن قياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي من منظور محاسبي؛ فقد تعددت المقاييس في هذا الشأن؛ أولهما مقياس معدل الضريبة الفعال **Effective Tax Rate** أكثر هذه المقاييس انتشاراً لبساطته وسهولة استخدامه، ويحسب بقسمة مصروف الضرائب الحالية والمؤجلة tax expenses على صافي الربح قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية Net Income Before Tax and Interest ثم يتم ضرب هذا المعدل في رقم سالب واحد لقياس التجنب الضريبي (Guenther, et al., 2017; Firmansyah and Muliana, 2018؛ الركايبى، 2022)

وبالتالي تكون صيغة النموذج على النحو التالي:

$$\text{Effective tax} = -1 \times \frac{\text{tax expenses}}{\text{Net Income before tax and Interest}}$$

وعلى الرغم من سهولة هذا المقياس إلا أنه يُعاب عليه تأثره بممارسات إدارة الأرباح التي تستخدمها الإدارة لتلاعب في أرباحها من خلال تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية، مما يجعل من الصعب التمييز بين أنشطة التجنب الضريبي وأنشطة إدارة الأرباح (Wang, et al., 2020)؛ زيتون (2022). ثانيهما مقياس معدل الضريبة الفعال النقدي **Cash Tax Rate**، ويحسب بقسمة الضرائب المدفوعة نقداً tax paid in cash على صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية لاستثنائية **Net Income** (Bimo et al., 2019; Sugiyanto et al., 2020) **Before Tax and Interest**، وبذلك تكون صيغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$\text{TaxAvit} = \frac{\text{tax paid in cashit}}{\text{Net Income before taxit}}$$

ويتصف هذا المقياس أنه أكثر مقاييس ممارسات سلوك التجنب الضريبي تحفظاً، إلا أنه يعاني من عدم التوافق بين مدخلات المقام والبسط في حالة وجود ضرائب مفروضة على أرباح تحققت خلال سنوات سابقة، حيث تكون الضريبة النقدية المدفوعة مرتبطة بعدة سنوات (فهمى، 2022؛ زيتون 2022). ومن ناحية أخرى؛ ذكرت دراسة (Shina and Woo (2017 أن صافي الدخل المحاسبي يختلف عن صافي الدخل الضريبي، حيث أن صافي الدخل المحاسبي يتم تحديده وفقاً للمعايير المحاسبية، بينما يتم تحديد صافي الدخل الضريبي بموجب قانون الضرائب⁷. لذلك هناك فروق بين صافي الدخل المحاسبي وصافي الدخل الضريبي والتي تسمى بالفروق الضريبية الدفترية. وعليه قامت العديد من الدراسات بقياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي من خلال قياس هذه الفروق الضريبية الدفترية وفقاً للمعادلة الآتية (Wilson, 2009):

$$\text{TaxAv}_{it} = \text{Book net income}_{it} - \text{Tax net Income}_{it}$$

مقارنة بالمقاييس السابقة يتأثر هذا النموذج بجودة الأرباح المحاسبية، والتغير في المعايير المحاسبية وما يتبعها من تغير في السياسات المحاسبية ذات الصلة بالضريبة المؤجلة، وكذلك يتأثر باختلاف حالات الإعفاءات الضريبية التي تستخدمها الشركات لتخفيض من عبئها الضريبي (فهمى، 2022).

⁷ أوضح معيار المحاسبة المصري رقم 24 الصادر عام 2015 الخاص بضرائب الدخل الفرق بين صافي الدخل المحاسبي وصافي الدخل الضريبي، حيث أن صافي الدخل المحاسبي هو ربح (خسارة) التي تخص الفترة الحالية قبل خصم عبء الضريبة، بينما يشير صافي الدخل الضريبي إلى ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع والقواعد الضريبية التي تُحددها الإدارة الضريبية والتي تسدد (تسترد) على أساسه ضرائب الدخل.

ومن منظور آخر؛ افترضت النماذج السابقة أن التجنب الضريبي ينتج عن الفرق بين صافي الدخل المحاسبي والضريبة الدفترية. ومع ذلك، قد تكون هناك عوامل أخرى غير فروق الضريبة الدفترية لها تأثير على التجنب الضريبي. لذلك اعتمدت دراسة (Shina and Woo (2017) على النموذج الذي قدمه Frank et al., (2009) كمقياس لتقدير ممارسات سلوك التجنب الضريبي، من خلال تصنيف الفروق الضريبية الدفترية إلى نوعين أولهما؛ الفروق الضريبية الدفترية المؤقتة، متمثلة في الفرق بين مصروف الضرائب على الدخل وضريبة الدخل المدفوعة. وتتشأ هذه الفروق عندما تختلف الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالدخل الدفترى من خلال المعايير المحاسبية عن الفترة التي يتم فيها الاعتراف بهذا الدخل بموجب قانون الضرائب. وثانيهما؛ الفروق الضريبية الدفترية الدائمة، والتي تنشأ عندما يتم الاعتراف ببعض مبالغ الدخل الدفترى من خلال المعايير المحاسبية ولكن هذا الدخل لا يعترف به قانون الضرائب، أو العكس. لذلك، يتم إزالة الفروق المؤقتة عند الاعتراف بالدخل غير المعترف به في السنة السابقة لاحقاً. ونظراً لإزالة الفروق المؤقتة في النهاية، يُفضل استخدام الفروق الدائمة في قياس التجنب الضريبي. وبذلك تكون صيغة النموذج على النحو التالي:

$$BTD_t = \text{book income} - \text{taxable income} \quad (1)$$

$$BTD_t = \text{TEMPDIFF} + \text{PERMDIFF} \quad (2)$$

$$CTP_t = \text{CTE}_t + (\text{DTA}_t - \text{DTA}_{t-1}) - (\text{DTL}_t - \text{DTL}_{t-1}) \quad (3)$$

$$\text{PERMDIFF}_t = \text{BTD}_t - \text{TEMPDIFF}_t \quad (4)$$

$$\text{PERMDIFF}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{INTANG}_t + \beta_2 \text{CSTE}_t + \varepsilon_t \quad (5)$$

ووفقاً لهذا النموذج فإن حد الخطأ العشوائى ε_t في المعادلة رقم (5) يمثل ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات.

وسوف يعتمد الباحث على هذا المقياس الأخير في قياس ممارسات التجنب الضريبي للشركات في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية لأنه أكثر مقاييس التجنب الضريبي شمولاً، لذلك سوف يتم تناول شرح هذا النموذج بالتفصيل لاحقاً في الجزء الخاص بتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ضمن منهجية البحث.

أما بشأن المدخلات المحاسبية اللازمة لتشغيل نماذج قياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، يتضح من عرض نماذج قياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، سألغة الذكر، ان مدخلات هذه النماذج تعتمد بصورة مباشرة على المعلومات المحاسبية في قياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي متمثلة في رقم صافي الدخل المحاسبي المعد وفقاً لقائمة الدخل، ويعبر هذا الرقم

عن الفرق بين الإيرادات⁸ التي حققتها الشركة خلال الفترة المالية الخاضعة للتحاسب الضريبي، وما تحملته من نفقات ومصروفات في سبيل تحقيق هذه الإيرادات خلال نفس الفترة فيما يُعرف محاسبياً بمبدأ المقابلة. وبالتالي فإن هذا المقياس يتأثر مباشرة بالمبادئ والمعايير المحاسبية مثل المعايير الخاصة بالإيرادات وطرق الاهلاك وطرق تقييم المخزون⁹، والتي تختلف باختلاف المعايير المحاسبية المستخدمة.

وتحليل النموذج الأخير، يتضح أنه بجانب صافي الدخل المحاسبي هناك العديد من المدخلات المحاسبية في هذا النموذج والتي تختلف باختلاف المعايير المحاسبية المطبقة متمثلة في؛ الأصول الضريبية المؤجلة¹⁰ (DTA) والالتزامات الضريبية المؤجلة (DTL)¹¹، والتي تعتبر أحد العناصر المحاسبية المفصح عنها في قائمة المركز المالي بموجب معيار المحاسبة المصري رقم 24 الخاص بالضرائب على الدخل المعدل في 2015، حيث أشار المعيار إلى "أن الضرائب الجارية للفترة الجارية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد يجب أن يعترف بها كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الجارية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات، فيجب أن يتم الاعتراف بالزيادة المسددة كأصل". بالإضافة إلى ذلك يُعتبر إجمالي الأصول غير الملموسة¹² (INTANG) المفصح عنها في قائمة المركز المالي أحد مدخلات هذا النموذج. الأمر الذي جعل دراسة ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات تستحوذ

⁸ يتم إعدادها وفقاً للمعيار الدولي رقم 15 الصادر عام 2015 الخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء. ونظيره المصري رقم 48 الصادر عام 2019.

⁹ يتم إعدادها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ونظيره المصري رقم 2 المعدل في 2015 الخاص بالمخزون.

¹⁰ عرفها معيار المحاسبة المصري رقم 24 الصادر في 2015 الخاص بضرائب الدخل بأنها هي قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة.

¹¹ عرفها معيار المحاسبة المصري رقم 24 الصادر في 2015 الخاص بضرائب الدخل بأنها قيمة الضرائب التي يستحق استردادها في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بكل من الفروق المؤقتة المخسومة (أي القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية)، والخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة للفترات التالية، والخصم الضريبي غير المستخدم والمرحل للفترات التالية. وقد عرف المعيار هذه العناصر على النحو التالي:

الفروق المؤقتة: هي الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في الميزانية والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات، وتمثل الفروق المؤقتة إما في: فروق مؤقتة خاضعة للضريبة: و هي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة في تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام. أو فروق مؤقتة قابلة للخصم وهي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام. أما بشأن الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام هو القيمة المنسوبة أو المحددة لهذا الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية.

¹² يتم إعدادها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 38 ونظيره المصري رقم 23 المعدل في 2015 الخاص بالأصول غير الملموسة.

على الجزء الأكبر من اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة في محاولة لتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال. لذلك سوف يتناول الباحث ممارسات سلوك التجنب الضريبي من منظور محاسبي كمتغير محاسبي يعتمد على مخرجات النظام المحاسبي.

6-2 الهيكل التمويلي: المفهوم والقياس من منظور محاسبي

يعد موضوع الهيكل التمويلي من المواضيع المهمة في مجال المحاسبة المالية والتي اكتسبت أهمية من خلال تأثيرها وارتباطها بأهداف المحاسبة المالية المتعلقة بتعظيم الربح و/أو تعظيم القيمة السوقية للسهم وذلك لتعظيم قيمة الشركة وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أغلب الشركات. ويجب على الإدارة تحديد الكيفية التي ستحصل بها الشركة على مصادر التمويل سواء كان عن طريق إصدار أسهم أو إصدار سندات أو الاقتراض من البنوك، وتحديد أفضل هذه البدائل من حيث المدة (طويلة، متوسطة أو قصيرة الأجل)، وتحديد نسبة كل مصدر من هذه المصادر على أساس أيهما أكثرها ملاءمة لظروف الشركة وأقلها تكلفة (Harris & Roark, 2019)

وفي هذا الشأن أوضحت العديد من الدراسات (Brealy et al., 2017; Nicodano and Regis, 2019) أن هناك فرق بين مفهوم الهيكل التمويلي ومفهوم هيكل رأس المال؛ حيث يشير الهيكل التمويلي إلى المزيج المناسب من مصادر تمويل أنشطة الشركة وعملياتها التشغيلية الذي يحقق أقصى ربح بأقل تكلفة تمويل ممكنة، حيث أنه يشمل كل مصادر التمويل سواء تمويل بالملكية أو تمويل بالاقتراض، طويلة أو قصيرة الأجل، دائمة أو مؤقتة، بينما يشير هيكل رأس المال إلى كافة مصادر التمويل طويلة الأجل الدائمة، متمثلة في حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل. ويتضح من ذلك أن هيكل رأس المال جزء من الهيكل التمويلي للشركة.

وفي نفس الاتجاه يرى (Van Harn and Wachowicz (2009) أن الهيكل التمويلي هو ذلك الهيكل الذي تتساوى عنده التكاليف الحدية الحقيقية لمختلف مصادر التمويل المكونة له، والذي يحقق أكبر عائد على الأصول مقابل أدنى تكلفة مع أقل مستوى من الخطر المالي، مما يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة. وفي سياق مختلف دون التمييز بين الهيكل التمويلي وهيكل رأس المال عرف (Ross et al., (2019) الهيكل التمويلي بأنه ذلك المزيج من التمويل بالملكية والتمويل بالاقتراض، باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل، الذي يجعل تكلفة التمويل عند أدنى حد ممكن، ويحقق أقصى قيمة سوقية ممكنة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الهيكل التمويلي للشركة يعبر عن المزيج المناسب من مصادر تمويل أنشطة الشركة وعملياتها التشغيلية، سواء تمويل بالملكية أو تمويل بالاقتراض، طويلة

أو قصيرة الأجل، دائمة أو مؤقتة، والذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لكافة مصادر التمويل، بما يُحقق أقصى ربح مقابل أدنى تكلفة تمويل في ظل مستوى مخاطرة منخفض، مما يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة، وبالتالي فإنه يتضح مما سبق ان الهيكل التمويلي للشركة يتضمن جميع عناصر جانب الخصوم (الالتزامات طويلة وقصيرة الاجل وحقوق الملكية) المفصّل عنها في قائمة المركز المالي، والتي تختلف باختلاف المعايير والسياسات المحاسبية المستخدمة. وبالتالي فإن الهيكل التمويلي يتأثر مباشرة بالمبادئ والمعايير المحاسبية مثل معيار المحاسبة المصري رقم 14 الخاص بتكاليف الاقتراض، ومعيار المحاسبة المصري رقم 28 الخاص بالمخصصات والالتزامات والأصول المحتملة. لذلك سوف يتناول الباحث دراسة مفهوم الهيكل التمويلي من منظور محاسبي لتأثره بالمبادئ والمعايير المحاسبية.

أما بشأن قياس الهيكل التمويلي من منظور محاسبي؛ فإن المقياس الأكثر انتشاراً لقياس الهيكل التمويلي هو درجة الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول. في حين أن هناك العديد من الدراسات ومنها (Sharif and Khan, 2015; Haron 2016; Cahyono and Chawla, 2019) أتمدت في قياس الهيكل التمويلي على مجموع متوسط تكلفة التمويل المرجحة للشركة i خلال الفترة t على النحو التالي:

$$CMP_{it} = \sum K_{it} W_{it}$$

حيث يشير W_{it} إلى الوزن النسبي لكل مصدر من مصادر التمويل (التزامات قصيرة وطويلة الأجل وقروض طويلة الاجل وأسهم عادية وغيرها من حقوق الملكية) بالنسبة إلى إجمالي مصادر التمويل لشركة i خلال الفترة t . ويشير K_{it} إلى إجمالي مصادر التمويل في الشركة i خلال الفترة t . وسوف يعتمد الباحث على هذا النموذج لقياس الهيكل التمويلي للشركات في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية، لذلك سوف يتم تناول هذا النموذج بالتفصيل لاحقاً في الجزء الخاص بتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ضمن منهجية البحث.

أما بشأن المدخلات المحاسبية اللازمة لتشغيل نماذج قياس الهيكل التمويلي للشركات، يتضح من تحليل النماذج السابقة أن مدخلات هذه النماذج تعتمد بصورة مباشرة على المعلومات المحاسبية في قياس الهيكل التمويلي متمثلة في عناصر الخصوم المفصّل عنها في قائمة المركز المالي، كما أن مقام النموذج الأول لقياس الهيكل التمويلي يتمثل في إجمالي الأصول. وبالتالي فإن هذا المقياس يتأثر مباشرة بالمبادئ والمعايير المحاسبية.

6-3 توصيف الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في بيئة الاعمال المصرية

تعددت المعايير المستخدمة في تصنيف هذه الشركات، ما بين حجم العمال وحجم المبيعات وحجم رأس المال ومستوى التكنولوجيا المستخدم، الأمر الذي أدى إلى تعدد تعاريف هذه الشركات. فعلى سبيل المثال عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) بأنها الشركات التي ليس لديها مسئولية عامة مثل الشركات كبيرة الحجم تجاه أصحاب المصالح ، كما أنها تتسم بانخفاض عدد مستخدمي القوائم المالية لذلك لا تقوم بنشر قوائمها لاستخدامها من قبل أصحاب المصالح، بينما عرفها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأنها المشروعات التي يتراوح رأسمالها بين 250 ألف دولار إلى 300 ألف دولار، ويعمل بها من 10:50 عاملاً. بينما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها المشروعات التي ال يتجاوز فيها عدد العاملين 100 عاملاً، ورأس المال الثابت للمشروع 250 ألف دولار (السيد، 2016؛ الصباغ، 2016).

أما بالنسبة للوضع في البيئة المصرية، ميز القانون المصري رقم 152 الصادر في 2020 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة الشركات بين ثلاث مستويات لهذه الشركات على أساس حجم الأعمال السنوية، وحجم رأس المال وهي؛ **أولاً الشركات متوسطة الحجم** هي تلك المشروعات التي لا يقل حجم أعمالها السنوية عن 50 مليون جنيه، ولا يتجاوز 200 مليون جنيه. أو كل مشروع صناعي يتراوح رأس ماله المدفوع أو المستثمر 5 مليون و15 مليون جنيه. أو كل مشروع غير صناعي يتراوح رأس ماله المدفوع أو المستثمر أو المدفوع ما بين 3 مليون و5 مليون. **ثانياً الشركات صغيرة الحجم** هي تلك المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوية عن مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي يتراوح رأس ماله المدفوع أو المستثمر 50 ألف جنيه و5 مليون جنيه. أو كل مشروع غير صناعي يتراوح رأس ماله المدفوع أو المستثمر أو المدفوع ما بين 50 ألف و3 مليون جنيه. **ثالثاً الشركات متناهية الصغر** هي تلك المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوية عن 50 مليون جنيه، أو كل مشروع يقل رأس ماله المدفوع أو المستثمر 50 ألف جنيه. بينما عرفت بورصة النيل المصرية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية بأنها تلك المشروعات التي يبلغ رأس مالها نصف مليون جنيه ولا يتجاوز 25 مليون جنيه. وفي ضوء هدف البحث ومشكلته، فإن الباحث يتبنى تعريف بورصة النيل المصرية للشركات المتوسطة وصغيرة الحجم.

6-4 تحليل العلاقة بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي

واشتقاق فروض البحث

يعد التجنب الضريبي إحدى الطرق التي يمكن للشركات من خلالها زيادة تدفقاتها النقدية دون تحملها بمزيد من تكاليف التمويل، والتي يمكن استخدامها لاحقاً إما للتمويل أو لدفع توزيعات الأرباح على المستثمرين. إلا أنه نشاط محفوف بالمخاطر يمكن أن يفرض تكاليف على كل الشركات متمثلة في تكاليف ضريبية وسياسية والوكالة وإعادة إصدار التقارير المالية (Rego and Wilson, 2012; Armstrong et al., 2015; Kovermann, 2018). وفي هذا الصدد خلص (Edwards et al., 2016) إلى أن الشركات التي تواجه قيوداً مالية متزايدة تشارك في ممارسات سلوكيات التجنب الضريبي بشكل أكبر. وبالمثل وجد (Liangliang 2016) أنه عندما يكون التمويل الخارجي أكثر صعوبة، خاصة في حالة الأزمات المالية، يكون مستوى التجنب الضريبي في الشركات أعلى من أجل توليد التدفقات النقدية الداخلة اللازمة لتمويل عملياتها. وأيد (Agustia and Nugroho 2018) هذا الاتجاه، موضحاً أن ارتفاع تكاليف التمويل بسبب زيادة مخاطر الأعمال، يخلق حافزاً قوياً للإدارة للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات.

من بين أمور أخرى، وجد (Wilde and Wilson 2018) دليلاً على أن ممارسات سلوك التجنب الضريبي تعود بالنفع على المستثمرين من خلال تعظيم قيمة الشركة وتوفير التدفقات النقدية اللازمة لدفع توزيعات الأرباح، وبالتالي فإن ممارسات سلوك التجنب الضريبي تعظم من ثروة المستثمرين، وبالنظر إلى قدرة المستثمرين على تنويع ثرواتهم من أجل تخفيض درجة المخاطر الاستثمارية، فإنه من المتوقع أن يحفز المستثمرون الإدارة لاستخدام أنشطة التجنب الضريبي التي من شأنها تعظيم منافعهم على حساب مصالح الأطراف الأخرى ذات الصلة (Armstrong et al., 2015; Oktaviyani & Munandar, 2017).

بينما يرى (Hanlon and Slemrod 2009) و (Donovan'O et al., 2019) أن الإعلان عن الأخبار المتعلقة بمشاركة الشركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي، لتوفير التدفقات النقدية اللازمة لسداد ديونها، لها تأثير سلبي على سعر السهم في سوق الأوراق المالية. ويرجع ذلك إلى أن ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات لها تأثير إيجابي يتمثل في زيادة التدفق النقدي للشركة بعد خصم الضرائب، إلا أن لها تأثير سلبي يؤدي إلى زيادة التكاليف غير الضريبية، مثل تكلفة إعادة إصدار التقارير المالية وتكلفة الوكالة والتكلفة السياسية، بالإضافة إلى زيادة مخاطر انهيار سعر السهم، مما ينعكس بدوره على انخفاض قيمة الشركة، ومن ثم الإضرار بمصلحة المستثمرين.

الأمر الذي يجعل الشركة أقل مشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للحفاظ على مصلحة المستثمرين.

ومع ذلك، فإن حقوق الملكية ليست المصدر الوحيد للتمويل، الاقتراض هو المصدر الرئيسي الثاني للأموال التي تعتمد عليها العديد من الشركات. ويختلف الدائنون عن المستثمرين بعدة طرق؛ بدلاً من وجود مطالبات متبقية، يكون للدائنين مطالبات ثابتة، وبالتالي يتحملون فقط مخاطر الجانب السلبي للتجنب الضريبي. فإذا نجحت الشركة في تجنب دفع الضرائب، فإن الفوائد تعود إلى المساهمين دون الدائنين، ولكن أي خطر يمكن ينتج عن التجنب الضريبي يتحمله كلا الجانبين. وهذا يعني أن التجنب الضريبي ليس في مصلحة الدائنين؛ الأمر الذي يجعل الدائنين يطالبون بمعدلات فائدة أعلى من الشركات التي تتجنب الضرائب كتعويض عن المخاطر الإضافية المتوقعة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل. وعليه كلما اعتمدت الإدارة على الديون كمصدر من مصادر التمويل كلما كان ذلك دافعاً قوياً لزيادة الرقابة على الإدارة والحد من ممارسات سلوك التجنب الضريبي من قبل الدائنين. لذلك تسعى الإدارة لتقليل ممارسات سلوك التجنب الضريبي من أجل تقادى ارتفاع تكاليف التمويل (Shevlin et al., 2020).

في المقابل، يري (Lim (2011) أن التجنب الضريبي يمكن أن يكون مفيداً للدائنين لأنه يوفر النقد الذي يمكن استخدامه لخدمة الديون. وخاصة في حالة الشركات المتعثرة مالياً، التي يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت ستستخدم أموالها لدفع الضرائب أو لدفع الفائدة على ديونها. وقدم (Platikanova (2017) و (Kubick and Lockhart (2017) نتائج مماثلة، بأن الشركات التي يتكون معظم هيكلها التمويلي من ديون ذات فترة استحقاق قصيرة، تكون أكثر ميلاً للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي، لتوفير السيولة اللازمة لسداد هذه الديون في تاريخ استحقاقها، مقارنة بنظيرتها ذات الديون طويلة الأجل.

وفي نفس الاتجاه؛ أوضحت دراسة (Kovermann (2018) أن الشركات التي تمارس سلوك التجنب الضريبي، باستغلال الثغرات القانونية والاعفاءات الضريبية، تدفع معدلات فائدة أقل على التزاماتها المستحقة، لأن الدائنين لا ينظرون إلى التجنب الضريبي كمصدر لمخاطر الائتمان في حد ذاته. بل كمصدر لسيولة يزيد من قدرة الشركات على خدمة ديونها، مما يجعل مثل هذه الشركات أكثر جاذبية للمقرضين. وبالتالي كلما اعتمدت الشركة على الاقتراض لتمويل عملياتها، كلما كانت أكثر ميلاً لممارسة سلوك التجنب الضريبي.

وتتعدد أنواع التمويل بالاقتراض ما بين التمويل عن طريق اصدار سندات يتم تداولها بطريقة مماثلة لتداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، والتمويل المصرفي عن طريق القروض البنكية. السند ليس سوى جزء صغير من ثروة حاملي السند، ومن ثم تصبح عملية مراقبة الدائنين مكلفة للغاية بالنسبة لهم. بينما تمتلك البنوك موارد كافية لمراقبة دائنيها. نظراً لأن عقود القروض غالباً ما تتضمن تعهدات تمنح البنوك فرصاً لتعديل أسعار الفائدة على القروض، فإن الدائنين لديهم حافز لتقديم معلومات كافية للبنوك للحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة. وهذا يتيح للبنوك الوصول إلى المعلومات الداخلية التي لا يمتلكها حملة السندات بما يُمكن البنوك من مراقبة دائنيها عن كثب. لذلك يمكن توقع أن البنوك قادرة على تمييز المخاطر الناتجة عن ممارسات سلوك التجنب الضريبي الأقل خطورة. نظراً لأن الطرق المختلفة للتجنب الضريبي لها ملفات تعريف مخاطر متفاوتة، وعليه يصبح مفهوم المخاطر الضريبية محورياً في مسألة تحفيز أصحاب الديون للشركة للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات (Inger, 2014).

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Kim et al., 2010)، أن البنوك تقرض فائدة وقيود مالية أقل في عقود المديونية على الشركات التي تشارك في ممارسات التجنب الضريبي، مما يُحفز الشركات على التوسع في ممارسات سلوك التجنب الضريبي إذا غلب الاقتراض من البنوك على طبيعة الهيكل التمويلي للشركة. ويفسر (Lim 2011) ذلك بأن البنوك ترى في المقام الأول المدخرات النقدية المرتبطة بالتجنب الضريبي، والتي تمكن مقترضيها من خدمة ديونهم. ويتضح مما سبق؛ أن ممارسات سلوك التجنب الضريبي يعبر عن الموقف الانتهازي للإدارة تجاه التزامها بالقوانين واللوائح ذات العلاقة، الذي قد يكون دافع الى اتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم منافع الفئات المسيطرة على الشركات على حساب الفئات الأخرى الأقلية وزيادة تضارب المصالح بين المستثمرين والمدنيين والإدارة (Hanlon et al., 2012).

وعليه يخلص الباحث مما سبق إلى أن البحث المحاسبي قدم نتائج متضاربة بشأن ما إذا كان الهيكل التمويلي له تأثير إيجابي أو سلبي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي. وبالتالي، فإن تأثير الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات غير واضح من الناحية النظرية، وقد يُعزى هذا التباين في النتائج إلى اختلاف بيئة التطبيق بين هذه الدراسات وما ينتج عنها من طبيعة الهيكل التمويلي المتنوع من بلد إلى آخر، ففي الولايات المتحدة تركز الشركات على السندات لسد احتياجاتها التمويلية، بينما في معظم الدول الأوروبية يكون التمويل المصرفي عن

طريق البنوك أكثر انتشاراً، حيث تكون البنوك أكثر تحفيزاً للإدارة على المشاركة في ممارسات التجنب الضريبي مقارنة بحاملي السندات.

فضلاً عن اختلاف المقاييس المستخدمة لقياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي. كما أن اختلاف الفترات الزمنية وما يتبعها من اختلاف حالات الاقتصاد العالمي ما بين استقرار أو كساد أو تضخم أو أزمات مالية، يترتب عليه اختلاف دوافع الإدارة للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي. مما يؤكد على الحاجة إلى مزيد من البحث بشأن تأثير الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي، خاصة في بيئة الأعمال المصرية، التي تتسم بوجود ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت دراسة واختبار هذه العلاقة، وتسعى الدراسة الحالية إلى تضيق هذه الفجوة البحثية في هذا المجال في بيئة الأعمال المصرية. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول للبحث (دون تبني اتجاه معين للتأثير) على النحو التالي:

H1: يؤثر الهيكل التمويلي معنوياً في سلوك ممارسات التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية.

واستكمالاً للدراسات السابقة التي تدرس العلاقة بين الهيكل التمويلي والتجنب الضريبي، تظل الشركات متوسطة وصغيرة الحجم عاملاً مهماً في هذه العلاقة لم يتم دراسته جيداً. وعلى العكس من الشركات كبيرة الحجم، تواجه الشركات متوسطة وصغيرة الحجم صعوبات في الحصول على الأموال اللازم لتمويل عملياتها من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وسوق رأس المال. الأمر الذي يجعل الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم أكثر ميلاً للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي، للتخفيف من القيود المالية وسد احتياجاتها التمويلية، حيث تؤدي القيود المالية التي تواجهها الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى زيادة الأموال المتولدة داخلياً عن طريق التجنب الضريبي (Law and Mills 2015; Richardson et al., 2016; Edwards et al. 2016; الضريبي (Luo et al. 2020; Kou et al. 2020).

ومع ذلك، لا يُعرف الكثير عن العلاقة بين الهيكل التمويلي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم وممارستها لسلوك التجنب الضريبي لدعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. فمن الناحية النظرية، هناك تأثير متبادل بين ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم وهيكلها التمويلي؛ حيث يؤدي ارتفاع تكاليف التمويل الخارجي إلى اعتماد هذه الشركات المقيدة مالياً على التمويل الداخلي الناتج عن التجنب الضريبي للحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها، فيما يُعرف بفرضية "تأثير التدفق النقدي" (Kong et al., 2021)، مما يؤدي

إلى انخفاض احتياجات تمويل ديون هذه الشركات من خلال التمويل الخارجي ، مثل التمويل المصرفي (Dyrenge et al. 2008; Edwards et al. 2016; Goh et al., 2016; Jia et al., 2020).

كما وجد Edwards et al., (2016) أن زيادة صعوبة الحصول على تمويل خارجي للشركات يخلق لديها سلوكيات أكثر عدوانية لتجنب الضرائب. وأن الشركات متوسطة وصغيرة الحجم تواجه قيوداً مالية ولديها قنوات تمويل محدودة، وتؤدي المصروفات الضريبية إلى خروج مبلغ كبير من النقد. مع وجود طلب عاجل على الأموال لسداد فوائد الديون، وبالتالي تسعى هذه الشركات إلى أن تخفف من ضغط التدفق النقدي الخارجى من خلال ممارسات سلوك التجنب الضريبي، والاستعداد لتحمل المخاطر الناجمة عن هذا السلوك. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم توافر القروض المصرفية إلى تغير حالة توازن التجنب الضريبي للشركات، وتصبح فائدة التجنب الضريبي أكبر من التكلفة الحدية له؛ لذلك تختار الشركة المشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي (Lanis et al., 2020).

وفي سياق مغاير، ذكر Hasan et al., (2014) أن الشركات متوسطة وصغيرة الحجم أقل قدرة على تحمل المخاطر المرتبطة بممارسات سلوك التجنب الضريبي، وعدم قدرتها على التخطيط الضريبي بكفاءة، لانخفاض مواردها التكنولوجية والبشرية، ومن ثم تكون أكثر ميلاً لاستخدام التمويل المصرفي بدلاً من التمويل الداخلي عن طريق التجنب الضريبي. حيث أن التجنب الضريبي يزيد من مخاطر التقاضي، ومن ثم ارتفاع تكلفة الدين، بالإضافة إلى التأثير السلبي على سمعة وقيمة الشركة (2014). بالإضافة إلى ذلك، خلال فترة السياسة النقدية التوسعية، يكون عرض الائتمان ضئيلاً نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف التمويل المصرفي، وتكون الفائدة الهامشية للتجنب الضريبي أقل مما كانت عليه خلال فترة الانكماش، ومن ثم تكون الشركة أقل ميلاً للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي (Kong et al., 2021).

كما يتميز هيكل ملكية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة، بعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعليه يكون المالك هو المسيطر على شركته، ويتحكم في إدارتها ومن المرجح أن يستفيد من مزايا التمويل ومتطلبات الاستثمار المنخفضة (Chen et al., 2011). ومن هذا المنطلق هناك تؤكد بعض الدراسات السابقة ومنها (Chen et al., 2015; Bird and Karolyi, 2017; Farooq and Abdel Zaher, 2020) على أن المديرين ذوي الملكية المركزة هم أكثر ميلاً لممارسات سلوك التجنب الضريبي وبحثوا عن استراتيجيات تخفيض الضرائب.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الأدلة التجريبية في هذا الشأن غير متسقة. ومن ثم فإن التحقق من العلاقة بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم يواجه مشاكل جدية في الاتساق، ولا يعرف كثيراً عن هذه العلاقة خاصة في بيئة الأعمال المصرية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث (دون تبنى اتجاه معين للتأثير) على النحو التالي:

H2: يؤثر الهيكل التمويلي معنوياً في سلوك ممارسات التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية.

وبناءً على ما تقدم يتوقع الباحث وجود اختلاف معنوي بين تأثير الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، وتأثيره بالنسبة للشركات متوسطة وصغيرة الحجم، وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة هذه الشركات وقدرتها على تنوع مصادرها التمويلية (Bird and Karolyi, 2017; Farooq and Abdel Zaher, 2020; Lanis et al., 2020)، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث على النحو التالي:

H3: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تأثير الهيكل التمويلي في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم وتأثيره في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم، المقيدة بالبورصة المصرية.

7- منهجية البحث

تستهدف الدراسة التطبيقية المقارنة اختبار فروض البحث باستخدام عينتين مستقلتين؛ إحداهما تتكون من الشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، والأخرى تتضمن الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، خلال الفترة من 2017م وحتى 2021م، ولتحقيق هذا الهدف سوف يتناول الباحث في هذا الجزء النقاط التالية؛ مجتمعي وعينتي الدراسة، نموذج الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، النماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، والإحصاءات الوصفية لعينتي الدراسة، والارتباط بين متغيرات الدراسة وأخيراً نتائج اختبار فروض البحث، بالإضافة إلى إجراء بعض التحليلات الأخرى لتتحقق من مدى متانة وصلاحيّة نتائج التحليل الأساسي للدراسة، وذلك على النحو التالي:

7-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات غير المالية، كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، المقيدة بالبورصة المصرية على مدار خمس سنوات من 2017م وحتى 2021م. وقد تم اختيار شركات

عينتي الدراسة في ضوء المعايير التالية: (1) أن تنتهي السنة المالية للشركة في 31 ديسمبر من كل عام¹³. (2) أن تكون الشركة مقيدة بالبورصة المصرية للشركات المساهمة كبيرة الحجم أو ببورصة النيل للشركات متوسطة وصغيرة الحجم على مدار سبع سنوات¹⁴ من 2015م إلى 2021م، بالإضافة إلى توافر التقارير المالية السنوية المستقلة للشركة على مدار هذه الفترة. (3) أن تكون القوائم المالية لشركات عينتي الدراسة بالعملية المصرية. (4) ألا تنتمي الشركة إلى قطاعي البنوك، والخدمات المالية¹⁵.

وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية المقارنة على التقارير المالية السنوية للشركات، وقد تم الحصول عليها من موقع معلومات مباشر مصر، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، والتقارير المتاحة على موقع البورصة المصرية. وبتطبيق المعايير السابقة الذكر بلغ الحجم النهائية لعينتي الدراسة 72 شركة كبيرة الحجم، بإجمالي عدد مشاهدات 360 مشاهدة سنوية، بالإضافة إلى 12 شركة متوسطة وصغيرة الحجم، بإجمالي 60 مشاهدة سنوية. ويوضح الجدول رقم (1) مجتمع وعينتي الدراسة النهائية.

جدول 1: عينة الدراسة النهائية

شركات متوسطة وصغيرة الحجم	شركات كبيرة الحجم	البيان
28	215	مجتمع الدراسة: كافة الشركات المقيدة بالبورصة
-	(46)	شركات قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية
(10)	(67)	شركات غير مالية لا يتوافر عنها المعلومات اللازمة لقياس متغيرات للدراسة، و/ أو غير مقيدة على مدار فترة سبع سنوات
(6)	(18)	شركات غير مالية كان نتيجة نشاطها خلال فترة الدراسة صافي خسائر قبل الضرائب
-	(12)	شركات تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية
12	72	عدد الشركات التي تنتمي إلى عينة الدراسة
5	5	X عدد سنوات الدراسة (خمس سنوات)
60 مشاهدة	360 مشاهدة	عدد المشاهدات السنوية في عينة الدراسة النهائية

المصدر: إعداد الباحث

¹³ لتجنب تأثير أي أحداث استثنائية تحدث خلال العام على بعض الشركات دون البعض الآخر نتيجة اختلاف نهاية السنوات المالية
¹⁴ ويرجع ذلك إلى أن حساب المتغير التابع للدراسة (ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات) يتطلب بيانات عن ثلاث سنوات تبدأ بالسنة محل الدراسة وسنتين سابقتين، وبالتالي تعتمد الدراسة على بيانات فترة سبع سنوات.

¹⁵ نظرا لاختلاف طبيعة عمل شركات هذين القطاعين، وكذلك اختلاف المتطلبات والقواعد التنظيمية التي تخضع لها، والتي تنعكس بدورها على عملية إعداد التقارير المالية لهذه الشركات.

7-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل واحد، وهو الهيكل التمويلي للشركات، ومتغير تابع، وهو ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الرقابية. ويتم توصيف تلك المتغيرات وقياسها على النحو التالي:

7-2-1 المتغير المستقل: الهيكل التمويلي للشركات

وفقاً لأدبيات هيكل التمويل ومنها (Flannery and Rangan, 2006; Chakraborty, 2010; Guney, et al., 2011; Sharif and Khan, 2015; Cahyono and Chawla, 2019) يعبر الهيكل التمويلي للشركات عن المزيج المناسب من مصادر التمويل المتاحة، والتي تصنف إلى مصادر تمويل بالملكية ومصادر تمويل بالاقتراض، بالشكل الذي يجعل الوزن النسبي لتكلفة التمويل عند أدنى حد ممكن، ويحقق أقصى قيمة سوقية للشركة. وفي هذا السياق عرف (Haron 2016) الهيكل التمويلي الأمثل بأنه ذلك الهيكل الذي تتساوى عنده التكاليف الحدية الحقيقية لمختلف مصادر التمويل المكونة له، والذي يحقق أكبر عائد على الأصول مقابل أدنى تكلفة مع أقل مستوى من الخطر المالي محدثاً بذلك تأثيراً إيجابياً على درجة الرفع المالي وربحية الشركة. ويعني ذلك أن الشركة تحدد هيكلها التمويلي من خلال حساب التغير في متوسط تكلفة التمويل المرجحة بالنسبة لكافة مصادر التمويل المتاحة، وذلك قبل وبعد إتمام عمليات التمويل (الحناوي، 2010). وقياساً على (Sharif and Khan, 2015; Haron 2016; Cahyono and Chawla, 2019) تم قياس الهيكل التمويلي على أنه مجموع متوسط تكلفة التمويل المرجحة للشركة i خلال الفترة t على النحو التالي:

$$CMP_{it} = \sum K_{it} W_{it} \quad (1)$$

حيث يشير W_{it} إلى الوزن النسبي لكل مصدر من مصادر التمويل بالنسبة إلى إجمالي مصادر التمويل لشركة i خلال الفترة t . ويشير K_{it} إلى إجمالي مصادر التمويل في الشركة i خلال الفترة t .¹⁶

وتحقيقاً لهدف البحث متمثلاً في إجراء دراسة تطبيقية مقارنة، تم تقسيم المتغير المستقل إلى متغيرين فرعيين؛ **أولهما**: الهيكل التمويلي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، وتم

¹⁶ فمثال إذا كان الهيكل التمويلي للمؤسسة يتكون من قروض طويلة الاجل و أسهم عادية تكون تكلفة التمويل كما يلي: $CMP = KeWe + KdWd$ ، حيث Kd :تكلفة القروض، Wd الوزن النسبي للقروض بالنسبة لإجمالي مصادر التمويل في الشركة، Ke هي رأس مال الأسهم العادية، We الوزن النسبي لرأس مال الأسهم العادية بالنسبة لإجمالي مصادر التمويل في الشركة

قياسه بتطبيق معادلة متوسط تكلفة التمويل المرجحة - سالفه الذكر - على عينة من الشركات كبيرة الحجم المقيدة ببورصة المصرية. ثانيهما: الهيكل التمويلي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، وتم قياسه بتطبيق نفس معادلة متوسط تكلفة التمويل المرجحة - سالفه الذكر - ولكن على عينة من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية.

7-2-2 المتغير التابع: ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات

اتفقت العديد من الدراسات ومنها (Taylor and Richardson, 2014; Bird and Davis-; Nozemack, 2018; Lanis et al., 2019; زيتون، 2021) على أن ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات تشتمل على أي نشاط أو سلوك أو معاملة أو إجراء تقوم به الشركات لتقليل أو استبعاد أو تأجيل التزاماتها الضريبية بشكل قانوني. وسيقوم الباحث بقياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات وفقاً لدراسة (Shina and Woo (2017)، على النحو التالي:

أولاً: تقدير الفروق الضريبية الدفترية (Book-Tax-Difference (BTD وفقاً لنموذج Frank et al., (2009)، على أنها الفرق بين الدخل الدفترى¹⁷ (Book Income) والدخل الخاضع للضريبة¹⁸ (Taxable Income) في نهاية الفترة المالية، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$BTD_t = \text{book income}_t - \text{taxable income}_t \quad (2)$$

ثانياً: تقسيم الفروق الضريبية الدفترية إلى فروق ضريبية دفترية مؤقتة وفروق ضريبية دفترية دائمة على النحو التالي:

$$BTD_t = \text{TEMPDIFF}_t + \text{PERMDIFF}_t \quad (3)$$

حيث يشير BTD_t إلى الفروق الضريبية الدفترية في نهاية الفترة t ، ويشير TEMPDIFF_t إلى الفروق الضريبية الدفترية المؤقتة في نهاية الفترة t ؛ وتشير PERMDIFF_t إلى الفروق الضريبية الدفترية الدائمة في نهاية الفترة t ، ويتم تقدير الفروق الضريبية الدفترية المؤقتة باستخدام الفرق بين مصروف الضرائب على الدخل وضريبة الدخل المدفوعة. فيما يلي تقدير ضريبة الشركات المدفوعة .CTP

$$CTP_t = \text{CTE}_t + (\text{DTA}_t - \text{DTA}_{t-1}) - (\text{DTL}_t - \text{DTL}_{t-1}) \quad (4)$$

¹⁷ الدخل الدفترى Book Income هو صافي الدخل المحاسبي للشركة في نهاية الفترة المالية الذي تفصح عنه الشركة في قوائمها المالية لأصحاب المصلحة.

¹⁸ يتم احتساب الدخل الخاضع للضريبة Taxable Income بقسمة ضريبة الدخل المدفوعة على معدل ضريبة دخل الشركات القانوني.

حيث تشير CTP_t إلى ضريبة الدخل المدفوعة في نهاية الفترة t ، وتشير CTE_t إلى مصروف ضريبة الدخل في نهاية الفترة t ، ويشير DTA_t إلى الأصول الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة محل الدراسة t ، ويشير DTA_{t-1} إلى الأصول الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة السابقة للفترة محل الدراسة $(t-1)$ ، ويشير DTL_t إلى الالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة محل الدراسة t ، ويشير DTL_{t-1} إلى الالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة السابقة للفترة محل الدراسة $(t-1)$.

ثالثاً: حساب الفروق الضريبية الدفترية الدائمة $PERMDIFF_t$ وفقاً للمعادلة التالية:

$$PERMDIFF_t = BTD_t - TEMPDIFF_t \quad (5)$$

رابعاً: تقدير التجنب الضريبي باستخدام نموذج Frank et al., (2009) على النحو التالي:

$$PERMDIFF_t = \beta_0 + \beta_1 INTANG_t + \beta_2 CSTE_t + \varepsilon_t \quad (6)$$

حيث يشير $PERMDIFF_t$ إلى الفرق الدائم في ضريبة الدخل الدفترية في الفترة t مقسوماً على إجمالي الأصول في بداية الفترة t ، وتشير $INTANG_t$ إلى الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى في نهاية الفترة t مقسوماً على إجمالي الأصول في بداية الفترة t ، بينما يشير $CSTE_t$ إلى مصروف ضريبة دخل الشركات في الفترة t مقسوماً على إجمالي الأصول في بداية الفترة t . وفي النموذج (6) يمثل حد الخطأ العشوائى ε_t التجنب الضريبي للشركات.

وتحقيقاً لهدف البحث متمثلاً في إجراء دراسة تطبيقية مقارنة، تم تقسيم المتغير التابع إلى متغيرين فرعيين؛ أولهما: ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، وتم قياسه بتطبيق المعادلات (2-6)، سالف الذكر، على عينة من الشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية. ثانيهما: ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، وتم قياسه بتطبيق المعادلات (2-6)، سالف الذكر، على عينة من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية.

7-2-3 المتغيرات الرقابية

أشارت العديد من الدراسات (Khan and Chen 2017; Shina and Woo,2017; Oradi and Rezaee, 2019) إلى وجود بعض الخصائص التشغيلية للشركات، والتي يمكن أن تؤثر على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، لذلك سوف يتم إدراج عدد من هذه الخصائص التشغيلية في نموذج الدراسة كمتغيرات رقابية ومنها؛ **درجة الرفع المالي (LEV)** وتقاس درجة الرفع المالي بنسبة إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في نهاية الفترة (Oradi and Rezaee, 2019)، **العائد على الأصول (ROA)** ويقاس العائد على

الأصول بنسبة الدخل المحاسبي قبل الضرائب إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة (Shina and Woo,2017). نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق وتقاس بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية في نهاية الفترة (Khan and Chen 2017). مستوى الاحتفاظ بالنقدية (CASHOLD) ويقاس مستوى الاحتفاظ بالنقدية بنسبة النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في نهاية الفترة (Kanagaretnam et al. 2016; Shina and Woo,2017). حجم الشركة (SIZE) وتقاس باللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالية (Shina and Woo,2017).

3-7 نموذج الدراسة

تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث، وذلك قياساً على Shina and Woo (2017)، على النحو التالي:

$$TAXAVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1 FINSTR_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 MTB_{it} + \beta_6 CASHOLD_{it} + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث

$TAXAVOID_{it}$: ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركة أ في نهاية الفترة t.

$FINSTR_{it}$: الهيكل التمويلي للشركة أ في نهاية الفترة t.

$SIZE_{it}$: حجم الشركة أ في نهاية الفترة t.

LEV_{it} : درجة الرفع المالي للشركة أ في نهاية الفترة t.

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول للشركة أ في نهاية الفترة t.

MTB_{it} : نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة أ في نهاية الفترة t.

$CASHOLD_{it}$: مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركة أ في نهاية الفترة t

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي.

وسوف يستخدم الباحث اختبارات استقرار وتكامل السلاسل الزمنية، والإحصاء الوصفي، ومعاملات ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي المتعدد، بجانب استخدام اختبار (t) لاختبار فرضى البحث. كما سيتم استخدام قيمة P-value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة 95%، ومستوى معنوية 5%.

4-7 الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدولين رقم (2)، (3) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تشمل كلاً من: الهيكل التمويلي، وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية. وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدولين رقم (2)، (3) إلى أن المتوسط الحسابي لممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات TAXAVOID التي يتم تجنبها من الربح المحاسبي قبل الضرائب خلال فترة الدراسة بلغت في عينتي الدراسة 7.12% و 5.54%، بانحراف معياري 0.9708 و 0.1046 على التوالي. بمعنى أنه عندما كان معدل الضريبة القانوني 22.5% خلال فترة الدراسة كان متوسط معدل الضريبة الفعلي يبلغ 15.38% في الشركات كبيرة الحجم، بينما كان معدل الضريبة الفعلي في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم يبلغ 16.96%. ويدل ذلك على أن الشركات كبيرة الحجم أكثر ممارسة لسلوك التجنب الضريبي مقارنة بنظيرتها من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم.

جدول 2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لعينة الشركات كبيرة الحجم

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
TAXAVOID	0.0712	0.9708	0.927	.316
FINSTR	0.0862	0.575	0.414	0.248
SIZE	20.834	1.704	25.11	17.79
LEV	0.415	0.218	1.229	0.00104
ROA	0.0719	0.0659	0.5222	0.00178
MTB	1.6892	1.9972	0.0233	15.0058
CASHOLD	0.0482	0.0943	0.445	0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

جدول 3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لعينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
TAXAVOID	0.0554	0.1046	0.118	.0354
FINSTR	0.0175	0.0298	0.0753	0.0130
SIZE	7.407	0.442	8.271	6.755
LEV	0.3478	0.2776	1.0564	0
ROA	0.0042	0.0938	0.228	-0.274
MTB	1.0403	0.666	3.235	0.0865
CASHOLD	0.0839	0.1357	0.505	0.0036

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

كما يظهر الجدولين السابقين أن المتوسط الحسابي للهيكل التمويلي للشركات كبيرة الحجم 0.0862 بانحراف معياري 0.575، بينما كان المتوسط الحسابي للهيكل التمويلي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم 0.0175 بانحراف معياري 0.0298، ويعنى ذلك تنوع مصادر التمويل في الشركات كبيرة الحجم ما بين التمويل بالملكية أو بالاقتراض أو عن طريق إصدار السندات مقارنة بمصادر التمويل في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، والتي في الغالب تعتمد بشكل كبير على الاقتراض من البنوك فقط للحصول على التمويل اللازم.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكل من؛ حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول في عينة الشركات كبيرة الحجم أكبر من نظيرتها في عينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم. ويدل ذلك على أن الهيكل التمويلي للشركات كبيرة الحجم أكثر اعتماداً على الديون لتمويل أصولها، وأكثر ربحية مقارنة بالشركات متوسطة وصغيرة الحجم، كما أن ارتفاع درجة الرفع المالي مع ارتفاع نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية وزيادة معدل العائد على الأصول يدل على ارتفاع العائد الذى تحققه الشركات كبيرة الحجم من الأموال المقترضة عن تكلفة الاقتراض مقارنة بالشركات متوسطة وصغيرة الحجم.

وبالعكس أظهرت النتائج الواردة بالجدول ارتفاع المتوسط الحسابي لمتغير مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم مقارنة بالشركات كبيرة الحجم، مما يعنى ان الشركات متوسطة وصغيرة الحجم أكثر تقضياً للاحتفاظ بالنقدية في شكل سيولة نقدية بدلاً من استثمارها في الأصول المالية أو غيرها من أشكال الاستثمار مقارنة بالشركات كبيرة الحجم، لتجنب المخاطر الاستثمارية والمالية. يضاف إلى ما سبق، أن الانحراف المعياري في عيني الدراسة أعلى من المتوسط نفسه. كما أن هناك فروقاً جوهرية بين أدنى قيمة وأعلى قيمة لهذين المتغيرين، مما يشير إلى وجود تشتت كبير بين شركات العينة في هذا الصدد. ويمثل هذا وضعاً طبيعياً في ظل عينة من صناعات مختلفة.

ويظهر الجدول رقم (4) و(5) معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات في عيني الدراسة. وتشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود ارتباط إيجابي معنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات بشكل عام في عيني الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط لهذه المتغيرات في عيني الدراسة 0.763 و0.0445 على التوالي، ويدل ذلك على أن قوة علاقة الارتباط بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب

الضريبي للشركات في عينة الشركات كبيرة الحجم مقارنة بنظيرتها متوسطة وصغيرة الحجم. ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات عينة الشركات كبيرة الحجم وجود ارتباط ايجابي معنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات وبعض الخصائص التشغيلية للشركات ومنها؛ درجة الرفع المالي، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، إذ بلغ معامل الارتباط لهذه المتغيرات 0.160، 0.561، 0.301، 0.675 على التوالي.

كما تشير نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات عينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم إلى أن ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات ترتبط ارتباطاً معنوياً وإيجابياً مع بعض خصائص الشركات وهي: حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول، إذ بلغ معامل الارتباط لهذه المتغيرات 0.0615، و0.0409 على التوالي. بينما ترتبط ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات ارتباطاً عكسياً ومعنوياً عند مستوى معنوية أقل من 5% مع كل من درجة الرفع المالي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية؛ ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، إذ بلغ معامل الارتباط لهذه المتغيرات -0.079، و-0.003، و-0.077 على التوالي.

جدول 4: نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في عينة الشركات كبيرة الحجم

	TAXAVOD2	FINSTR	CASH	ROA	LEV	SIZE	T
TAXAVOD2	1.000000	0.763352	0.674705	0.301396	0.160852	0.561527	0.048891
FINSTR	0.763352	1.000000	0.615135	-0.057956	0.160800	0.676803	0.079460
CASH	0.674705	0.615135	1.000000	0.096518	0.182699	0.512782	0.022762
ROA	0.301396	-0.057956	0.096518	1.000000	-0.087902	0.102999	-0.119897
LEV	0.160852	0.160800	0.182699	-0.087902	1.000000	0.366080	0.005509
SIZE	0.561527	0.676803	0.512782	0.102999	0.366080	1.000000	0.067906
T	0.048891	0.079460	0.022762	-0.119897	0.005509	0.067906	1.000000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

جدول 5: نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في عينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم

	TAXAVOD2	FINSTR	SIZE	ROA	LEV	CASHHOLDI	MTOB
TAXAVOD2	1.000000	0.044525	0.061520	0.040895	-0.079292	-0.077494	-0.003134
FINSTR	0.044525	1.000000	0.715799	0.194718	0.422803	-0.068997	0.231740
SIZE	0.061520	0.715799	1.000000	0.387024	0.090602	-0.035266	0.033215
ROA	0.040895	0.194718	0.387024	1.000000	-0.069310	0.037928	0.180431
LEV	-0.079292	0.422803	0.090602	-0.069310	1.000000	-0.119373	0.523557
CASHHOLDI	-0.077494	-0.068997	-0.035266	0.037928	-0.119373	1.000000	-0.043164
MTOB	-0.003134	0.231740	0.033215	0.180431	0.523557	-0.043164	1.000000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

7-5 اختبار استقرار السلسلة الزمنية لعينتي الدراسة

يعد التحقق من استقرار السلسلة الزمنية شرطاً ضرورياً لإجراء التحليل القياسي، لتجنب الاعتماد على نماذج انحدار زائفة¹⁹ spurious regression. ولكون استقرار السلسلة الزمنية يُعد شرطاً أساسياً للقيام بأي دراسة قياسية، فإن هذه الدراسة تعتمد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests من خلال استخدام كل من اختبار²⁰ Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار

¹⁹ تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين مستقلين عبر الزمن، والتباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن التي يحسب عندها التغير الزمني. وهناك عدة معايير لاختبار هذه الصفة تعتمد غالبيتها على اختبارات جذر الوحدة (سعيد، 2016).

²⁰ يستخدم اختبار ADF لتحديد ما إذا كان هناك جذر وحدة في التسلسل الزمني للملاحظات محل الدراسة، بمعنى إذا كان الانحدار الذاتي هو $y_t = by_{t-1} + a + \epsilon_t$ وكانت قيمة المعامل b هي واحد صحيح، فإن ذلك يعرف بجذر الوحدة. وفي حالة وجود جذر الوحدة تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع زائفة، لأن أي خطأ في التسلسل المتبقي لن يتحلل مع زيادة حجم العينة (أي عدد الفترات) وبالتالي يهدف هذا الاختبار إلى اختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن " هناك جذر وحدة في السلسلة الزمنية للملاحظات محل الدراسة" أي أنها غير مستقرة. ، ولإجراء اختبار ADF لابد من حساب إحصائية ADF في النماذج الثلاثة التالية:

$$1- \text{النموذج الأول البسيط (بدون ثابت وبدون اتجاه عام)} \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \epsilon_t$$

$$2- \text{النموذج الثاني وجود حد ثابت (بدون اتجاه عام)} \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + C + \epsilon_t$$

$$3- \text{النموذج الثالث وجود حد ثابت واتجاه عام} \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + C + B_t + \epsilon_t$$

فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية t المقدره تتجاوز القيم الحرجة لاختبار ADF عند ثلاثة مستويات ثقة (10%، 5%، 1%)، فإنها تكون معنوية إحصائياً ويتم رفض الفرضية الصفرية بدرجة تأكد (90%، 95%، 99%) ويدل ذلك على استقرار السلسلة الزمنية. لكن هذا الاختبار لا يأخذ في الاعتبار وجود مشكلة اختلاف التباين والتوزيع الطبيعي في السلسلة الزمنية محل الدراسة، لذلك يتم استخدام اختبار آخر إضافي من اختبارات جذر الوحدة، وهو اختبار Phillip-Perron (PP) الذي يقوم على التصحيح اللامعلمي

Philips-Perron (PP)، لاختبار استقرار السلسلة الزمنية للبيانات المالية في بيئة الأعمال المصرية. ويوضح الجدولين رقم (6) و(7) نتائج اختبار ADF و PP لسلسلة الزمنية لعينتي الدراسة خلال الفترة من 2017 وحتى 2021 .

بناءً على النتائج الواردة في الجدول رقم (6) نجد أن القيمة المطلقة لإحصائية t للصيغ الثلاثة لاختبار ADF في عينة الشركات كبيرة الحجم والتي تبلغ 5.26، 9.15، 9.14 على التوالي، أكبر من القيم المطلقة للقيم الحرجة لتوزيع Mackinnon - كما يوضحها الجدول رقم (6) - المناظرة لها عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي. كما أن قيمة p -value لكل منهما أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي على التوالي 0.048، 0.000، 0.000 وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه "لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للملاحظات محل الدراسة"، وبالتالي يمكن القول بأن السلسلة الزمنية للملاحظات محل الدراسة مستقرة عند النماذج الثلاث لاختبار ADF.

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار PP لاستقرار السلسلة الزمنية لعينتي الدراسة، وتتفق النتائج الواردة في هذا الجدول مع نتائج اختبار ADF الواردة في الجدول رقم (6) حيث إن إحصائية t المحسوبة أقل من القيم الحرجة في كل المستويات. وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة "وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للملاحظات محل الدراسة"، الأمر الذي يدل على سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المالية في عينتي الدراسة المتعلقة بكل من ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، والهيكل التمويلي وحجم الشركة ومعدل العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي ومستوى الاحتفاظ

لإحصائيات الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة لاختبار ADF وذلك من أجل التغلب على مشاكل الارتباط الذاتي بين البواقي، وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتنبؤات العشوائية. وبالتالي يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وفي حال اتفقاها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، وتعتمد القيم المطلقة لاختبار الفرضية الصفرية في كل الاختبارات السابقة على قيم ماكينون (MacKinnon 1991، Patterson, 2002)

جدول 6: نتائج اختبارات ADF لاختبار استقرار السلسلة الزمنية لعينتي الدراسة

النموذج الثالث (Constant, Linear Trend)				النموذج الثاني (Constant)					النموذج الأول (None)					عينته الدراسة	
P-value	القيم الحرجة			قيمة ADF	P-value	القيم الحرجة			قيمة ADF	P-value	القيم الحرجة				قيمة ADF
	10%	5%	1%			10%	5%	1%			10%	5%	1%		
0.000	-3.14	-3.42	-3.98	-9.14	0.000	-2.57	-2.86	-3.45	-9.15	0.048	-1.62	-1.95	-2.57	-5.27	الشركات كبيرة الحجم
Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	
0.002	-3.17	-3.48	-4.12	-5.42	0.000	-2.59	-2.91	-3.54	-5.47	0.045	-1.61	-1.94	-2.60	-3.08	الشركات متوسطة وصغيرة الحجم
Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10

جدول 7: نتائج اختبارات PP لاختبار استقرار السلسلة الزمنية لعينتي الدراسة

النموذج الثالث (Constant, Linear Trend)				النموذج الثاني (Constant)					النموذج الأول (None)					عينته الدراسة	
P-value	القيم الحرجة			قيمة ADF	P-value	القيم الحرجة			قيمة ADF	P-value	القيم الحرجة				قيمة ADF
	10%	5%	1%			10%	5%	1%			10%	5%	1%		
0.000	-3.14	-3.42	-3.98	-9.20	0.000	-2.58	-2.87	-3.44	-9.20	0.048	-1.62	-1.95	-2.57	-5.29	الشركات كبيرة الحجم
Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	
0.001	-3.17	-3.48	-4.12	-5.51	0.000	-2.59	-2.91	-3.54	-5.55	0.045	-1.61	-1.94	-2.60	-3.08	الشركات متوسطة وصغيرة الحجم
Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	Stationary	Non	Non	Non	Result	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10

بالنقدية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، واستقرارها عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وفقاً للنماذج الثلاثة لاختبارات جذر الوحدة.

7-6 اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في السلاسل الزمنية

Cointegration test

تم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في عينة الشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، وعينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية باستخدام منهجية Johansen التي تعتمد على Schwarz Criteria، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار Johansen لتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في عينة الشركات كبيرة الحجم،

أن القيمة المحسوبة وفقاً لمعيار الأثر Trace 89.85 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 15.49. وذلك عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 5% عند التكامل من الدرجة الأولى. كما أظهرت نتائج اختبار Johansen أن القيمة المحسوبة وفقاً لمعيار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue 55.59 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 14.26، وذلك عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 5% عند التكامل من الدرجة الأولى الأمر الذي يدل على وجود علاقات متوازنة طويلة الأجل بين متغيرات عينة الشركات كبيرة الحجم.

أما بالنسبة لعينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم يوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار Johansen أن القيمة المحسوبة وفقاً لمعيار الأثر Trace 25.54 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 15.49 ، وذلك عند مستوى معنوية 0.0011 أقل من 5% عند التكامل من الدرجة الأولى. كما أظهرت نتائج اختبار Johansen الظاهرة في الجدول رقم (9) أن القيمة المحسوبة وفقاً لمعيار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue 25.12 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 14.26 وذلك عند مستوى معنوية 0.0007 أقل من 5% عند التكامل من الدرجة الأولى الأمر الذي يدل على وجود علاقات متوازنة طويلة الأجل بين متغيرات عينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم.

جدول 8: اختبار Johansen لعينة الشركات كبيرة الحجم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.144951	89.85330	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.092001	34.26168	3.841466	0.0000

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.144951	55.59162	14.26460	0.0000
At most 1 *	0.092001	34.26168	3.841466	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات 10 EViews

جدول 9: اختبار Johansen لعينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.351562	25.54678	15.49471	0.0011
At most 1	0.007247	0.421849	3.841466	0.5160

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.351562	25.12493	14.26460	0.0007
At most 1	0.007247	0.421849	3.841466	0.5160

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات 10 EViews

7-7 نتائج اختبار فروض البحث

تحقيقاً لهدف البحث واختبار فروضه، تم الاعتماد على نماذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد تم تقدير معاملات نماذج الانحدار باستخدام تقدير انحدار²¹ Threshold Regression بواسطة برنامج التحليل الإحصائي 10 EViews Version، وتم استخدام قيمة P-Value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية 5%، وفيما يلي عرض نتائج اختبار فروض البحث:

²¹ تعتمد الدراسة الحالية على نموذج Threshold Regression لتقدير معاملات نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المتسلسلة Sequential least squares، ووفقاً للعديد من الدراسات (Jaimovich and Rebelo, 2015; Chong and Yan, 2014; Pereiro and Rozada, 2015)، فإن نماذج انحدار Threshold Regression تكون أكثر نماذج الانحدار دقة لتقييم الشركات و التنبؤ بالمؤشرات المالية طويلة الأجل في حالة السلاسل الزمنية التي تتكون من مجموعتين من المشاهدات، لأنها تأخذ في الاعتبار المشاهدات غير الخطية المرصودة في السلاسل الزمنية، كما أنها تتغلب على مشكلة وجود مشاهدات زمنية مضطربة، أي وجود حالة صعود وهبوط في قيمة مشاهدات السلسلة الزمنية محل الدراسة (وهي الحالة الأكثر انتشاراً في الواقع العملي).

جدول 10: نتائج تحليل Threshold Regression لاختبار أثر الهيكل التمويلي للشركات على ممارسات سلوك التجنب الضريبي

عينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم H2 (60)				عينة الشركات كبيرة الحجم H1 (360)				المتغير
VIF	P-Value	t-Statistic	Coefficient (β)	VIF	P-Value	t-Statistic	Coefficient (β)	
NA	0.000	9.597647	1.37E+14	NA	0.0055	-2.793028	-4.09E+10	Constant
2.820	0.0007	3.609673	0.017578	2.433	0.000	15.98067	0.022211	FINSTR
1.311	0.0145	2.540782	3.85E+12	1.095	0.000	11.87272	9.73E+08	ROA
2.640	0.5274	0.636148	128937.2	2.258	0.0372	-2.091954	-9457918	SIZE
1.017	0.8258	-0.2211	-86676.71	1.698	0.000	0.074151	7643966	Cashhold
1.506	0.000	-4.9286	-835568	1.734	0.5225	0.643700	60468.40	MTB
1.799	0.1640	-1.4113	-333650.3	1.212	0.0258	2.237983	57897848	LEV
2.441				2.468				Durbin-Watson
17.698				85.030				F-statistic
0.000				0.000				Prob (F-statistic)
0.786298				0.863385				Adjusted R-squared
Accepted				Accepted				Hypothesis

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10

7-7-1 نتائج اختبار فرض البحث الأول

يستهدف الفرض الأول للبحث اختبار ما إذا كان الهيكل التمويلي يؤثر معنوياً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية أم لا. ولاختبار هذا الفرض، تم الاعتماد على نماذج تحليل انحدار Threshold Regression، لإجراء انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية.

وقد قام الباحث أولاً بالتحقق من عدم وجود ارتباط خطى Multicollinearity بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية التي يتضمنها نموذج انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال حساب قيمة معامل التضخم (VIF) Variance inflation factor، حيث تظهر مشكلة وجود الارتباط الخطى بين المتغيرات المستقلة والرقابية في نموذج الانحدار المستخدم إذا كانت قيمة VIF لأي متغير أكبر من 10. ويتضح من الجدول رقم (10) عدم وجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة الرقابية وبعضها البعض. حيث أن قيمة معامل التضخم لجميع متغيرات نموذج الانحدار المستخدم لاختبار هذا الفرض تقع في المدى بين 1.095 و 2.258 وهي أقل من 10.

كما قام الباحث بالتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation بناءً على إحصائية اختبار Durbin-Watson، حيث تتراوح قيمة الإحصائية بين 0 و 4، وكلما اقتربت قيمة الإحصائية من 2 فيعنى ذلك عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، حيث تظهر هذه المشكلة كلما اقتربت الإحصائية من 0 أو 4. ويتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة إحصائية Durbin-Watson لهذا النموذج تبلغ 2.468، ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نموذج انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (10) إلى معنوية النموذج في تفسير سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) 85.030 بمستوى معنوية 0.000. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد Adjusted R-squared بلغ 0.8634، بما يشير إلى أن 86.34% من التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل (الهيكل التمويلي لهذه الشركات) والمتغيرات الرقابية متمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، والرفع المالي، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والاحتفاظ بالنقدية.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (10) إلى أن قيمة معامل الانحدار لمتغير الهيكل التمويلي كانت موجبة ومعنوية تبلغ 0.0222 بمستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر ميلاً لممارسات سلوك التجنب الضريبي في حالة تعدد مصادر التمويل داخل الشركة على عكس الشركات كبيرة الحجم التي يتكون هيكلها التمويلي من مصدر واحد للتمويل. وتتسق هذه النتيجة مع نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (4) والتي تشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الأول H_1 القائل بأن "يؤثر الهيكل التمويلي معنوياً في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية." وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة (Armstrong et al., 2015; Oktaviyani & Munandar, 2017; Agustia and Nugroho, 2018) من وجود تأثير إيجابي معنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات. بينما تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (Hanlon and Slemrod, 2009; Donovan'O et al., 2019; Shevlin et al., 2020) من نتائج.

ويري الباحث؛ أن التأثير الايجابي المعنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم يرجع إلى سيطرة البنوك على مصادر التمويل بشكل عام، والتمويل بالاقتراض بشكل خاص، في بيئة الأعمال المصرية، والتي تحفز الشركات كبيرة الحجم على المشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي لتوفير النقد اللازم لخدمة ديونها، وبالتالي يتم قبول ممارسات سلوك التجنب الضريبي من قبل البنوك من أجل ضمان وفاء الشركات بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق، حيث تمتلك البنوك ما يكفي من التطور والقدرة على معالجة المعلومات الداخلية للشركة لإجراء تقييم شامل لأنشطة الدائنين بنقاصيل دقيقة. وبالتالي، يمكن توقع أن تقوم البنوك بتضمين المعلومات المتعلقة بالضرائب في تقييماتها للدائنين، ومنحهم تسهيلات ائتمانية أعلى في حالة مشاركتهم في مثل هذه الممارسات. لذلك تقوم الشركات باستخدام استراتيجيات التخطيط الضريبي الفعالة للتجنب الضريبي من أجل تقليل تكلفة التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيئة الأعمال المصرية تشهد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي مؤخراً، نتيجة بعض القرارات السيادية مثل قرار تعويم سعر الصرف في عام 2016 والتي نتج عنها ارتفاع التضخم وقلّة السيولة في الأسواق المالية المصرية، وفي ظل ارتفاع الفوائد على القروض، وانخفاض مؤشرات البورصة المصرية. لجأت الشركات في بيئة الأعمال المصرية إلى مصادر التمويل الداخلى مثل التجنب الضريبي.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية؛ تظهر نتائج التحليل الاحصائي الواردة بالجدول رقم (10) وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من معدل العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي والاحتفاظ بالنقدية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية. حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهذه المتغيرات 9.73^{e8} ، 57897848، 7643966 بمستوى معنوية 0.000، 0.0258، 0.000 على التوالي. كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، بمعامل انحدار قيمته -9457918 بمستوى معنوية 0.0372. بينما يتضح من نتائج الجدول رقم (10) وجود تأثير ايجابي غير معنوى لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغ معامل الانحدار لهذا المتغير 60468.40 بمستوى معنوية 0.5225.

7-7-2 نتائج اختبار فرض البحث الثانى

يستهدف الفرض الثانى للبحث اختبار ما إذا كان الهيكل التمويلي يؤثر معنوياً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية أم لا. ولاختبار هذا الفرض، تم الاعتماد على نماذج تحليل انحدار Threshold Regression، لإجراء انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية.

وقد قام الباحث أولاً بالتحقق من عدم وجود ارتباط خطى Multicollinearity بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية التي يتضمنها نموذج انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، من خلال حساب قيمة معامل التضخم Variance inflation factor (VIF)، حيث تظهر مشكلة وجود الارتباط الخطى بين المتغيرات المستقلة والرقابية في نموذج الانحدار المستخدم إذا كانت قيمة VIF لأي متغير أكبر من 10. ويتضح من الجدول رقم (10) عدم وجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة الرقابية وبعضها البعض، حيث إن قيمة معامل التضخم لجميع متغيرات نموذج الانحدار المستخدم لاختبار هذا الفرض تقع في المدى بين 1.017 و 2.820 وهى أقل من 10.

كما قام الباحث بالتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation بناءً على إحصائية اختبار Durbin-Watson، حيث تتراوح قيمة الإحصائية بين 0 و 4، وكلما اقتربت قيمة الإحصائية من 2 فيعنى ذلك عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، حيث تظهر هذه المشكلة كلما اقتربت الإحصائية من 0 أو 4. ويتضح من الجدول رقم (10) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نموذج انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin-Watson لهذا النموذج 2.441.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (10) إلى معنوية النموذج في تفسير سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) 17.698 بمستوى معنوية 0.000. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد Adjusted R-squared بلغ 0.7863، بما يشير إلى أن 78.63% من التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل (الهيكل التمويلي

لهذه الشركات) والمتغيرات الرقابية متمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، والرفع المالي، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والاحتفاظ بالنقدية.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10) إلى أن قيمة معامل الانحدار لمتغير الهيكل التمويلي كانت موجبة ومعنوية تبلغ 0.017578 بمستوى معنوية 0.0007. مما يشير إلى أن الشركات متوسطة وصغيرة الحجم تكون أكثر ميلاً لممارسات سلوك التجنب الضريبي في حالة تعدد مصادر التمويل داخل الشركة على عكس الشركات متوسطة وصغيرة الحجم التي يتكون هيكلها التمويلي من مصدر واحد للتمويل. وتتسق هذه النتيجة مع نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (5) والتي تشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية. وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الثانى H₂ القائل بأن "يؤثر الهيكل التمويلي معنوياً في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية". وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة (Law and Mills 2015; Richardson et al., 2016; Edwards et al. 2016; Luo et al. 2020; Kou et al. 2020) تأثير إيجابي معنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات.

ويري الباحث؛ أن التأثير الإيجابي المعنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم يرجع إلى الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات في بيئة الأعمال المصرية للحصول على التمويل اللازم لسد احتياجاتها التمويلية، وتعقد الإجراءات والقوانين الخاصة بتنمية هذه الشركات في بيئة الأعمال المصرية. الأمر الذي يدفع هذه الشركات إلى اللجوء إلى التمويل الداخلي عن طريق التجنب الضريبي وتوفير النقد الخارجي لسداد التزاماتها المستحقة بدل من سداد الضرائب. بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر في الفترة الأخيرة، والتي سبق ذكرها في الفرض الأول.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية؛ تظهر نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (10) وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير معدل العائد على الأصول على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية. حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهذا المتغير $3.85E+12$ بمستوى معنوية 0.0145. كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، بمعامل انحدار قيمته -

835568 بمستوى معنوية 0.000. بينما يتضح من نتائج الجدول عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي والاحتفاظ بالنقدية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية، حيث بلغ معامل الانحدار لهذه المتغيرات 128937.2، و-333650.3، و-86676.71- بمستوى معنوية 0.5274، و0.1640، و0.8258 على التوالي.

7-3 نتائج اختبار فرض البحث الثالث

يستهدف هذا الفرض التحقق مما إذا كان هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تأثير الهيكل التمويلي في سلوك ممارسات التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم، وتأثيره في سلوك ممارسات التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم. وقد تم التحقق قام الباحث باستخدام إحصائية Z لاختبار Fisher's Z²² للمقارنة بين قيم Adj R² لنموذجين الانحدار المستخدمين في عيني الدراسة قياساً على (Gollwitzer and Schmiolt, 2011).

وبمقارنة نتائج التحليل الاحصائي الواردة في الجدول رقم (10) يتضح ارتفاع معامل التحديد Adjusted R² لنموذج انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية %86.34 عنه لنموذج انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية %78.63 بمقدار %7.71. وقد بلغت قيمة إحصائية Z fisher's 1.717 (أكبر من قيمتها الجدولية 1.527)، بمستوى معنوية 0.043. ويشير ذلك إلى وجود فروق معنوية بين Adj R² للنموذجين، وأن هناك أفضلية معنوية للهيكل التمويلي في تفسير التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية مقارنة بالمقدرة التفسيرية للهيكل التمويلي في تفسير التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية.

²² يستخدم اختبار Fisher's Z للمقارنة بين قيم Adj R² لنموذجي انحدار لتحديد مدى معنوية الفروق بين هاتين القيمتين. ويتم تطبيق هذا الاختبار في حالة تطبيق نماذج الانحدار على عينتين مستقلتين. ويتم حساب قيمة إحصائية Z ومقارنتها بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهي 1.527. فإذا كانت قيمة إحصائية Z المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد فروق معنوية بين Adj R² لنموذجي الانحدار لعينتين مستقلتين، كما أنه إذا كانت القيمة الاحتمالية p-value للاختبار أقل من 5% فإن يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل لاختبار Fisher's Z (Gollwitzer and Schmiolt, 2011)

وتتسق هذه النتيجة مع النتائج الواردة بالجدولين رقم (4) و (5) سالفة الذكر . وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الثالث H₃ القائل بأن " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تأثير الهيكل التمويلي في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم وتأثيره في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم، المقيدة بالبورصة المصرية. " ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعتبر أمراً منطقياً نظراً لكون الهيكل التمويلي للشركات كبيرة الحجم أكثر تنوعاً مقارنة بالهيكل التمويلي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم.

8- التحليلات الأخرى

للتحقق من مدى صلاحية ومثانة نتائج التحليل الأساسي قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة محل الدراسة بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات من خلال إعادة تشغيل نموذج الانحدار رقم (7) مرة أخرى بعد تغيير حجم العينة، وتغيير البناء الهيكلي للنموذج، وكذلك تغيير قياس المتغير التابع.

8-1 الحالة الأولى تغيير حجم العينة، وإدخال متغير معدل تغيير البناء الهيكلي

للمنموذج

تم دمج عينتي الدراسة في عينة واحدة، مما ترتب عليه مايلي؛ أولاً: زيادة حجم العينة لتصبح 420 مشاهدة، ثانياً: إدخال متغير معدل في نموذج الانحدار وهو نوع الشركة Company (يقاس كمتغير وهمى يأخذ 1 إذا كانت الشركة كبيرة الحجم مقيدة بالبورصة المصرية، ويأخذ القيمة صفر إذا كانت الشركة متوسطة وصغيرة الحجم مقيدة ببورصة النيل المصرية)، ثالثاً تغيير البناء الهيكلي لنموذج الانحدار رقم (7) المستخدم لاختبار انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات ليصبح على النحو التالي:

$$TAXAVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1 FINSTR_{it} + \beta_2 Company_{it} + \beta_3 FINSTR_{it} * Company_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 MTB_{it} + \beta_8 CASHOLD_{it} + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

حيث أن:

Company_{it} يشير إلى نوع الشركة i خلال الفترة t، FINSTR_{it} * Company_{it} يشير إلى الأثر التفاعلي بين الهيكل التمويلي و نوع الشركة i خلال الفترة t، باقي المتغيرات سبق الإشارة إليها في النموذج (7) السابق ذكره في التحليل الأساسي. وقد أدى ذلك إلى إعادة صياغة فروض البحث ودمجها في فرض رئيسي واحد على النحو التالي: " يختلف التأثير المعنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نوع الشركة."

وسيتم قبول أو رفض هذا الفرض بناءً على معنوية المتغير المعدل $FINSTR_{it} * Company_{it}$. وقد ظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول 11: نتائج التحليل الإحصائي للتحليلات الأخرى

عينة الفرض البديل (420)			المتغير
P-Value	t-Statistic	Coefficient (β)	
0.349	-0.9372	-36.33183	Constant
0.0125	-2.508613	-8.98E-09	FINSTR
0.000	-16.10665	-5.7545	Company
0.0125	-2.507768	8.98E-09	Finstr*company
0.000	13.94018	5.743519	ROA
0.000	18.12933	0.443050	SIZE
0.6047	0.518134	2.84E-11	Cashhold
0.3080	1.020700	0.019609	MTB
0.8534	-0.184927	-0.024842	LEV
1.767			Durbin-Watson
107.4077			F-statistic
0.000			Prob(F-statistic)
0.813393			Adjusted R-squared
Accepted			Hypothesis

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نتائج EViews 10

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (11) معنوية نموذج الانحدار لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 107.4077 بمستوى معنوية 0.000، كما بلغ معامل التحديد R^2 Adj 0.8134، مما يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية والمعدلة 81.34% من التغيرات في المتغير التابع. كما أظهرت نتائج الجدول وجود تأثير إيجابي معنوي لنوع الشركة على العلاقة بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات. حيث بلغ معامل الانحدار للمتغير المعدل نوع الشركة (Finstr*company) بلغ 8.9809 بمستوى معنوية 0.0125، مما يشير إلى أن تأثير الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات يختلف باختلاف نوع الشركة، وكلما كانت الشركات كانت أكبر كان الهيكل التمويلي أكثر تأثيراً في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل "يختلف التأثير المعنوي للهيكل التمويلي للشركات على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نوع الشركة".

ويؤيد ذلك نتائج التحليل الأساسي حيث أكد اختبار Fisher's Z وجود فروق جوهرية في المقدرة التفسيرية لنموذجين انحدار الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي، وأن

الهيكل التمويلي له أفضلية معنوية في تفسير التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم عنه في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم. مع الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن التحليل الأساسي خلص إلى أن الهيكل التمويلي يؤثر إيجاباً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، فإن التحليل الإضافي خلص إلى أن الهيكل التمويلي يؤثر سلباً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات. بمعنى آخر، أن الشركات الأصغر حجماً هي الأكثر ممارسة لسلوك التجنب الضريبي للشركات.

8-2 الحالة الثانية تغيير قياس المتغير التابع (تحليل الحساسية)

قام الباحث في هذا الجزء بإعادة اختبار فرضي البحث الأول والثاني باستخدام الفرق بين الضريبة على الدخل المحاسبي قبل الضرائب PTEBX (محسوبة على معدل الضريبة الاسمي STR) والضريبة النقدية المسددة CTP، منسوبةً هذا الفرق إلى الدخل المحاسبي قبل الضريبة لقياس ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات، قياساً على (زيتون، 2021)، وبالتالي تم قياس التجنب الضريبي (TAXAVOID) للشركة i خلال الفترة t النحو التالي:

$$TAXAVOID_{it} = \frac{\sum_{t-2}^t (PTEBX \times STR)_{it} - \sum_{t-1}^{t+1} CTP_{it}}{\sum_{t-2}^t PTEBX_{it}}$$

وسيتم إعادة اختبار فروض البحث وفقاً للمقاييس البديلة، ويوضح الجدول رقم (12) معنوية نموذجي الانحدار في عينتي الدراسة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 217.89 و 10.899 على التوالي بمستوى معنوية p-value 0.000 لنموذجين. كما بلغ معامل التحديد R^2 Adj لنموذجي الانحدار في عينتي الدراسة 0.87، و 0.614 على التوالي. أي أن الهيكل التمويلي والمتغيرات الرقابية يفسر 87% من التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم، و 61.4% من التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم.

كما يتضح من الجدول رقم (12) عدم وجود تأثير إيجابي معنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات في عينتي الدراسة. حيث أن معامل الانحدار لمتغير الهيكل التمويلي في نموذجي الانحدار بلغ 0.354760، و 0.444398 بمستوى معنوية 0.1339، و 0.2812 على التوالي. وبالتالي فقد تم رفض فرضي البحث في ظل تحليل الحساسية على الرغم من قبولهما في ظل التحليل الأساسي. ويشير ذلك إلى أفضلية المقاييس التي استخدمها الباحث في تحليله الأساسي مقارنة بالمقاييس البديلة في ظل تحليل الحساسية. مما يدل على قوة

النموذج الأساسي في تحليل العلاقة بين الهيكل التمويلي وممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات في عيني الدراسة.

جدول 12: نتائج تحليل الحساسية لاختبار أثر الهيكل التمويلي للشركات على ممارسات سلوك التجنب الضريبي في ظل القياسات البديلة

عينة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم H2 (60)			عينة الشركات كبيرة الحجم H1 (360)			المتغير
P-Value	t-Statistic	Coefficient (β)	P-Value	t-Statistic	Coefficient (β)	
0.0000	27.53994	5.185274	0.1239	1.542258	119.3178	Constant
0.2812	1.090151	0.444398	0.1339	1.502517	0.354760	FINSTR
0.3157	1.014086	1.105130	0.000	7.282707	4.124788	ROA
0.8152	0.234986	0.039947	0.000	12.98418	0.468402	SIZE
0.5952	-0.534986	-0.437790	0.6510	0.452721	2.89E-11	Cashhold
0.8566	-0.181683	-0.123459	0.1132	-1.588145	-0.060687	MTB
0.1697	-1.375625	-0.370082	0.3591	0.918027	0.113462	LEV
1.22			1.53			Durbin-Watson
10.89926			217.8946			F-statistic
0.000			0.000			Prob(F-statistic)
0.614042			0.870160			Adjusted R ²
Rejected			Rejected			Hypothesis

مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10

9- خلاصة البحث وتوصياته ومجالاته المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر الهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم مقارنة بنظيرتها متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية. وذلك باستخدام عيني مستقلتين من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وبورصة النيل المصرية خلال الفترة من 2017 وحتى 2021. وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية المقارنة أن الهيكل التمويلي يؤثر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات في عيني الدراسة، مع وجود أفضلية معنوية للمقدرة التفسيرية للهيكل التمويلي في تفسير التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات كبيرة الحجم مقارنة بمقدرته التفسيرية في تفسير التغيرات في ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات متوسطة وصغيرة الحجم. ولقد أظهرت نتائج التحليلات الأخرى أن الشركات كبيرة الحجم أكثر ميلاً لممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات

عنه في حالة الشركات صغيرة الحجم، بما ينفق مع ما توصل إليه الباحث في التحليل الاساسي. وعلى العكس من ذلك، أظهرت نتائج تحليل الحساسية عدم وجود تأثير معنوي للهيكل التمويلي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات في عينتى الدراسة. مما يدل على قوة المقاييس المستخدمة في النموذج الاساسي الذي اعتمد عليه الباحث في التحليل الاساسي مقارنة بالمقاييس البديلة في ظل تحليل الحساسية.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي، يمكن تقديم التوصيات التالية : أولاً: بالنسبة للشركات؛ ضرورة أن تأخذ بعين الاعتبار إعداد استراتيجيات التجنب الضريبي في إطار التشريعات الضريبية مثل الاستفادة من الإعفاءات القانونية، وكذلك الاستفادة من المعالجات المحاسبية البديلة عند إعداد القوائم المالية دون الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية، دون الانخراط في استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية التي تعتمد إخفاء المستندات وتزييف الحقائق بشكل غير قانوني بقصد التهرب من دفع الضرائب، بما ينعكس على ثقة المجتمع في دورها في تحقيق كفاءة سوق رأس المال وتنمية الاقتصاد الوطني.

ثانياً: بالنسبة للجهات التنظيمية والتشريعية؛ ضرورة إنشاء جهة تنظيمية مستقلة تهتم بتشريع القوانين الضريبية وتنظيمها بشكل يناسب بيئة الأعمال المصرية، وتحديد آليات رسمية للرقابة على التزام الشركات بهذه القوانين. وضرورة اتخاذ إجراءات جادة نحو فعالية هذه القوانين من خلال الحد من الخروج عن القانون من خلال فرض عقوبات اقتصادية وجنائية على من يقوم بخرق هذه القوانين. كما أنه من الضروري أيضاً النظر في الصعوبات التي تعيق قدرة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الحصول على التمويل الخارجي، والعمل على تنمية هذه الشركات ودمجها في الاقتصاد المحلى وإيجاد مصادر تمويل متنوعة بتكلفة تمويل تلائم قدرات وموارد هذه الشركات الناشئة، للتقليل من دوافعها للمشاركة في ممارسات سلوك التجنب الضريبي.

ثالثاً: بالنسبة للأقسام المحاسبية العلمية في الجامعات المصرية، ضرورة إعداد مؤتمرات وندوات علمية متخصصة لمناقشة تداعيات تبني IFRS والسياسات المحاسبية المطبقة على ممارسات سلوك التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، خاصة في ظل تزايد حجم الأصول الرقمية في الشركات. كما يوصى الباحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث المحاسبية والتي تختبر أثر الهيكل التمويلي على ممارسات التجنب الضريبي باستخدام مقاييس مختلفة لكل من المتغيرين من أجل تقديم تفسيرات إضافية للعلاقة محل الدراسة.

وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، وفي ضوء حدوده، يقترح الباحث مجموعة من مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي؛ أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات سلوك التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية. أثر تطبيق التحول الرقمي لتنظيم المعلومات المحاسبية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي: دراسة تجريبية. أثر التعقد المحاسبي على العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات سلوك التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية. أثر التجنب الضريبي على القيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية. أثر التعثر المالي للشركات على التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية. أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات: دراسة تطبيقية. أثر الخصائص التشغيلية للشركات متوسطة وصغيرة الحجم على التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية. أثر الاعتراف بالأصول الرقمية ونفقات ترتيبات الحوسبة السحابية على ممارسات سلوك التجنب الضريبي للشركات من منظور محاسبي: دراسة تجريبية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الحناوي، محمد. الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010 ،
الركايبى، محمد عبد السلام. 2022. أثر أنماط هيكل الملكية علي سلوك التجنب الضريبي - دراسة
لتطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث
المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(2): 463-512.
خليل، اسلام فيصل أحمد. 2011. أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة
الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح. رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم
المحاسبة- كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
زيتون، محمد خميس جمعة خطاب. 2021. أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي
للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث
المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(2): 1315-1365
فهى، أحمد محمد شوقي. 2022. أثر ممارسات التجنب الضريبي على كفاءة الاستثمار في ظل
التدفقات النقدية الحرة كمتغير معدل: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة
المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة
الإسكندرية، 6(1): 1-51.
محمد، محمد راضي عطية. 2017 . معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "IFRS for
SMEs" وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية: دراسة اختبارية.
مجلة البحوث التجارية، 39(3): 1-108

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Alm, J.; Liu, Y. and Zhang, K. 2019. Financial constraints and firm tax evasion. *International Tax Public Finance*, 26:71–102.
- Armstrong, C.S.; Blouin, J.L.; Jagolinzer, A.D. and Larcker, D.F. 2015. Corporate governance, incentives, and tax avoidance. *Journal of Accounting and Economics*, 60(1): 1-17.
- Bird, A and Karolyi, S. 2017. Governance and taxes: Evidence from regression discontinuity. *The Accounting Review*, 92(1)
- Bird, R., and Davis-Nozemack, K. 2018. Tax Avoidance as a Sustainability Problem. *Journal of Business Ethics*, 151(4):1009- 1025
- Brealey, R.; Myers, S. and Marcus, A. 2019. **Fundamentals of Corporate Finance**. 9th Edition. McGraw–Hill/Irwin.
- Cahyono, S. B. and Chawla, A. S. 2019. Dynamic capital structure in Indonesian case: do industry-specific variables affect adjustment speeds? *Investment Management and Financial Innovations*, 16(2): 218–235.
- Chakraborty, I. 2010. Capital structure in an emerging stock market: The case of India. *Research in International Business and Finance*, 24(3): 295–314.
- Chen, S.; Huang, Y.; Li, N. and Shevlin, T. 2015. Quasi-indexer ownership and corporate tax planning. *Working paper*, The University of Texas at Austin, The University of Texas at Dallas and University of California, Irvine.
- Chong, T. and Yan, I. 2014. **Estimating and Testing Threshold Regression Models with Multiple Threshold Variables**. Munich Personal RePEc Archive , March 22. 21

- Dyreng, S.D.; Hanlon, M. and Maydew, E.L. 2010. The effects of executives on corporate tax avoidance. *The Accounting Review*, 85(4): 1163–1189.
- Edwards, A.; Schwab, C. and Shevlin, T. 2016. Financial Constraints and Cash Tax Savings. *The Accounting Review*, 91(3):859–881.
- Elbannan, M.A. and Farooq, O. 2020. Do more financing obstacles trigger tax avoidance behavior? Evidence from Indian SMEs. *Journal of Economic Financial*, 44: 161–178.
- Ezejiolor, R.A. and Ezenwafor, E.C., 2021. Corporate governance and tax avoidance: Evidence from Nigerian quoted food and beverage companies. *Macro Management & Public Policies*, 2(4).
- Farooq, O., and Abdel Zaher, A. 2020. Ownership Structure and Tax Avoidance: Evidence from Indian SMEs. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 23(2): 2050012 (19 pages).
- Flannery, M. J., and Rangan, K. P. 2006. Partial adjustment toward target capital structures. *Journal of Financial Economics*, 79(3): 469–506.
- Frank, M.M.; Lynch, L.J. and Rego S.O. 2009. Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. *The Accounting Review*, 84(2): 467–496.
- Gebhart, M. S. 2017. Measuring Corporate Tax Avoidance—An Analysis of Different Measures. *Junior Management Science*, 2(2):43–60.
- Goh, B.W.; Lee, J.; Lim, C.Y. and Shevlin, T. 2016. The effect of corporate tax avoidance on the cost of equity. *Accounting Review*, 91:1647–1670
- Gollwitzer, M. and Schmitt, M. 2011. **Statistic und Forschungsmethoden Lehrbuch**. Weinheim: Beltz.

- Guney, Y., Li, L., and Fairchild, R. 2011. The relationship between product market competition and capital structure in Chinese listed firms. *International Review of Financial Analysis*, 20(1): 41-51.
- Gunn, A.; Koch, D. J. and Weyzig, F. 2020. A Methodology to Measure the Quality of Tax Avoidance Case Studies: Findings from the Netherlands. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39:100318-100336.
- Ha, J., and Feng, M. 2021. Tax Avoidance and Over-Investment: The Role of the Information Environment. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 32(1):48-77.
- Hanlon, M. and Slemrod, J. 2009. What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. *Journal of Public Economics*, 93 (1/2): 126-141.
- Haron, R. 2016. Do Indonesian firms practice target capital structure? A dynamic approach. *Journal of Asia Business Studies*, 10(3): 318-334.
- Harris, C. and Roark, S. 2019. Cash flow risk and capital structure decisions. *Finance Research Letters*, 29: 393-397.
- Jaimovich N. and Sergio, T.2015. **Non-linear Effects of Taxation on Growth**. Northwestern University, NBER, and CEPR.
- Jia, J.; Shao, L.; Sun, Z. and Zhao, F.2020. Corporate cash savings and discretionary accruals. *China Finance Review*.
- Juan, P.; Sánchez-Ballesta, A. and José, Y.2021. Financial reporting incentives, earnings management, and tax avoidance in SMEs . *Journal of Business Finance & Accounting*,48(7-8):1-30.
- Kanagaretnam, K.; Lee, J.; Lim, C. Y. and Lobo, G. J. 2016. Relation between Auditor Quality and Tax Aggressiveness: Implications of

- Cross-Country Institutional Differences. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 35(4):105-135.
- Karjalainen, J. Kasanen, E.; Kinnunen, J. and Jyrki Niskanen, J.2020 .Dividends and tax avoidance as drivers of earnings management: Evidence from dividend-paying private SMEs in Finland. *Journal of Small Business Management*.
- Khan, N., and Chen, S. 2017. Mediating Effects of Audit Quality on the Relationship between Audit Firm Rotation and Tax Avoidance: Evidence from China. *Journal of Applied Economics and Business Research*, 7(4):276-297.
- Kim, J.-B.; Li, O.Z. and and Li, Y. 2010. Corporate tax avoidance and bank loan contracting. *working paper*, City University of Hong Kong, November 2010.
- Kong, X.; Si, DK.; Li, H. 2021. Does access to credit reduce SMEs' tax avoidance? Evidence from a regression discontinuity design. *Financ Innov* 7(18) .
- Kou,G.; Xu Y.; Peng Y.; Shen F.; Chen Y.; Chang K.; Kou S.2020. **Bankruptcy prediction for SMEs using transactional data and two-stage multi objective feature selection.**
- Kovermann, J.H. 2018. Tax avoidance, tax risk and the cost of debt in a bank-dominated economy. *Managerial Auditing Journal*, 33(8/9): 683-699.
- Kubick, T.R. and Lockhart, G.B. 2017. Corporate tax aggressiveness and the maturity structure of debt. *Advances in Accounting*, 36: 50-57.
- Lanis, R.; Richardson, G.; Liu, C. and McClure, R. 2019. The Impact of Corporate Tax Avoidance on Board of Directors and CEO Reputation. *Journal of Business Ethics*, 160(2):463-498.

- Law, K. K. and Mills, L.F. 2015. Taxes and financial constraints: evidence from linguistic cues. *Journal of Account Research*, 53:777–819
- Liangliang, W. 2016. External Financial Shocks, Financial Constraints, and Corporate Tax Avoidance. *Nankai Business Review*, 19(1):155–168.
- Lim, Y. 2011. Tax avoidance, cost of debt and shareholder activism: evidence from Korea. *Journal of Banking and Finance*, 35 (2) pp. 456–470.
- Luo J., Ni X. and Tian, GG. 2020. Short selling and corporate tax avoidance: insights from a financial constraint view. *Pac-Basin Finance Journal*, 61:101323
- Nicodano, G. and Regis, L. 2019. A trade-off theory of ownership and capital structure. *Journal of Financial Economics*, 131(3), 715–735.
- Omar, F. and Abdel-Zaher, A. 2020. Ownership Structure and Tax Avoidance: Evidence from Indian SMEs. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 23(2): pp.1–19.
- Omar, N. and Abdul Aziz, R. 2013. **The Governance of Accounting Rules and Tax Rules: Analysis of SMEs' Tax Avoidance Strategies.**
- Oradi, J. and Rezaee, Z .2019. CEO Financial Background and Internal Control Weaknesses. Corporate Governance: *An International Review*, (5), corg.12305.
- Patterson, K. 2002. **An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach.** Palgrave, New York, p 265–290.
- Payne, D. M., and Raiborn, C. A. 2018. Aggressive Tax Avoidance: A Conundrum for Stakeholders, Governments, and Morality. *Journal of Business Ethics*, 147(3):469–487.

- Pereiro L. and Rozada, M. G.2015.Forecasting Prices in Regime-Switching Markets. *The Journal of Portfolio Management*, 41(4), 133-139 .
- Platikanova, P. 2017.Debt maturity and tax avoidance. *European Accounting Review*, 26 (1): 97-124.
- Rego, S.O. 2003. An examination of corporate tax shelter participants. *The Accounting Review*, 84(3): 969-999
- Rego, S.O. and Wilson, R. 2012. Equity risk incentives and corporate tax aggressiveness. *Journal of Accounting Research*, 50(3): 775-810
- Richardson, G.; Wang, B. and Zhang, X.2016. Ownership structure and corporate tax avoidance: Evidence from publicly listed private firms in China. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 12: 141-158.
- Ross, S and Westerfield, R. and Jordan, B. 2019. **Fundamentals of corporate financial**. McGraw Hill. <https://www.mheducation.com/highered/product/fundamentals-corporate-finance-ross-west-erfield/M9781259918957.html>
- Sharif, S., and Khan, M. N. 2015. Capital Structure Theories and Leverage Behavior of Pakistani Firms. *Journal of Independent Studies and Research*, 13(2): 147-162.
- Shevlin, T.; Urcan, O. and Vasvari, F.P.2020. Corporate tax avoidance and debt costs. *Journal of the American Taxation Association*, 42(2):117-143.
- Shina, H-J. and Woo, Y-S. 2017. The effect of tax avoidance on cost of debt capital: Evidence from Korea. *South African Journal of Business Management*, 48(4): 83-89.

- Taylor, G. and Richardson, G. 2014. Incentives for Corporate Tax Planning and Reporting: Empirical Evidence from Australia. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 10(1):1-15.
- Van Horne, S. and Wachowicz, A. 2009. **Fundamentals of Financial Management**. Chapter 17 Capital Structure Determinations, 13th edition.
- Wang, F.; Xu, S.; Sun, J. and Cullinan, C. P. 2020. Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. *Journal of Economic Surveys*, 34(4): 793-811.
- Widyastuti, T. 2018. The effect of corporate governance mechanism on tax avoidance: Evidence from manufacturing industries listed in the Indonesian stock exchange. *The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention*, 5(10):5003-5007.
- Wilde, J.H. and Wilson, R.J. 2018. Perspectives on corporate tax planning: observations from the past decade. *Journal of the American Taxation Association* (forthcoming)